Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية
المفهوم وتطبيقاته في العالم العربي

Photos credit: Flickr

عمرو عادلي

باحث متخصص بالاقتصاد السياسي ببرنامج "اتجاهات الشرق الأوسط"
في "الجامعة الأوروبية" في فلورنسا ومحاضر في "الجامعة الأمريكية في مصر"

www.ActiveArabVoices.org

ASFARI INSTITUTE BLOG

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطًا جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلًا عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكًا فاعلًا بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حاليًا بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي.

وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh, Beirut 1107 2020, Lebanon

+961-1-350 000-1 ext 4469

asfariinst@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb/asfari

www.activearabvoices.org

www.facebook.com/AsfariInstitute

twitter.com/AsfariInstitute

المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية
المفهوم وتطبيقاته في العالم العربي

تقديم

تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة نقدية لمفهوم المجتمع المدني وتجلياته في البلدان العربية في الوقت الراهن مع التركيز على قضيتين رئيسيتين: الأولى هي العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية وما يتفرع عنها من أسئلة حول المجال العام والمواطنة والسيادة الوطنية والثورة والإصلاح، وأما الثانية فهي العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية، وإلى أي مدى يرتبط المجتمع المدني بالسوق والنشاط الاقتصادي سواء من حيث الاضطلاع بتقديم خدمات عامة أساسية للمواطنين بجانب أو بديلًا عن الدولة، أو كمجال لنشاطات ومبادرات لدمج الأفراد والأسر في النشاط الاقتصادي الحر بما ينسجم مع المفهوم النيوليبرالي للتنمية، الذي بات مهيمنًا على تعريف الاقتصاد ودور الدولة فيه وشكل السوق منذ الثمانينيات وخاصة في إطار ما سُمي بـ "حقبة إجماع واشنطن" في التسعينيات.

إنّ أيًا من هذا ليس ممكنًا بدون الوقوف على تعريف صلب ومحدد بدقة لما يطلق عليه المجتمع المدني، الذي كغيره من المفاهيم في العلوم والمعارف الاجتماعية والإنسانية يعاني من تعدد التعريفات إلى درجة عدم الوضوح بل والتناقض في بعض الأحيان، كما يعكس كمفهوم تحليلي جدالات أيديولوجية سابقة وأخرى سياسية راهنة. وهناك حاجة ماسة للخوض في الأدبيات التي سعت إلى تطوير وإجراء مفاهيم للمجتمع المدني والخروج منها بمفهوم مؤسس نظريًا يحظى بعمق مستمد من المدارس التحليلية القائمة بما يمكّن الباحثين من استخدام "المجتمع المدني" كوحدة تحليل في دراستهم لموضوعاتهم المختلفة الخاصة بالديمقراطية أو التنمية من ناحية، ويمكّنهم في الوقت نفسه من البناء على ما سبق من مجهود أدبي فيتواصلون مع ما هو قائم بالفعل بالأخذ والرد من ناحية أخرى. ومن ثم لا يكون إنتاجهم مقطوعًا عن تطور المعارف الاجتماعية والإنسانية خارج السياقات العربية –وإن استمرت في حيازة اهتمامهم البحثي-، ولا يقعون كذلك في فخ الاستثناءات الثقافية التي علاوة على عدم دقتها في أغلب الأحيان فإنّها تهدر منطق العلوم الاجتماعية المستند دائمًا إلى مقارنة ظواهر الاجتماع البشري بما يتجاوز أي ادعاءات للخصوصية والاستثناء، وبما يخرق بقايا الافتراضات الاستشراقية والعنصرية التي تنكر قابلية الظواهر الاجتماعية للمقارنة كون البشر ليسوا متساوين في الجوهر.

ويعتمد تقديم دراسة نقدية لمفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته -سواء البحثية أو على أرض الواقع- على الرجوع إلى الجذور التاريخية لنشأة المفهوم، الذي وُلد كظاهرة مادية (أي نمط علاقات وتفاعلات بشرية) وكمفهوم

تحليلي يعكس الظاهرة ـ كجزء لا يتجزأ من التحولات التي أصابت شمال غرب أوروبا في ما يمكن إجماله بالحداثة التي ارتبطت بتحولات عميقة على المستوى الاقتصادية (ظهور الرأسمالية) والمستوى السياسي (تأسس الدول القومية) والمستوى الاجتماعي (انحلال الإقطاع وطوائف الحرف والانتماءات الأولية دينية أو قبلية الأصل clannish لصالح مجتمع من الأفراد الواعين بمصالحهم الخاصة).

وتنبع أهمية خوض تلك النقاشات داخل الأدبيات، قديمها وحديثها، من البحث الواعي والمؤسس نظريًا ومفاهيميًا عن الأدوات التحليلية الضرورية لتطبيقات "المجتمع المدني" في السياقات العربية. لذا، ما ترمي إليه هذه الورقة هو بمثابة إسهام بسيط في تهيئة المعرفة الأكاديمية (النظرية بحكم التعريف) كي تكون مدادا لأعمال بحثية أكثر تطبيقية تصب اهتماماتها على قضايا ملموسة متعلقة بالسياسات العامة أو التحول الديمقراطي أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما المجتمع المدني؟ عودة إلى جذور المفهوم التاريخية

شاع استخدام مصطلح المجتمع المدني كثيرًا في العقدين الماضيين، سواء في الدوائر الأكاديمية أو في دوائر العمل الاجتماعي والسياسي، بدءًا من الأنشطة الخيرية والتعاونية وامتدادًا إلى منظمات حقوق الإنسان. ويمكن القول إنّ المصطلح بات يشير في ذهن المتلقي العربي إما إلى مجموعة فاعلين متنوعين للغاية لا يجمعهم سوى انتفاء صفة الحكومية عنهم. وهذا توصيف سلبي يقوم على نفي خصائص معينة للتعريف، كما تنعدم فيه صفة السوقية، أي الكيانات الهادفة للربح عبر التبادل الاقتصادي. وفي داخل هذه الفئة الواسعة غير الحكومية وغير السوقية يتبادر إلى ذهن عدد من الفاعلين يعبّر بعضهم عن عمل تطوعي جماعي يمثل مصالح مجموعات أو فئات معرّفة على أسس مهنية أو جهوية أو ثقافية ضمن معايير أخرى كحال النقابات العمالية والمهنية وجمعيات رجال الأعمال، فيما يظهر فاعلون آخرون غير حكوميين يعملون بشكل تطوعي ولكنهم ينشغلون بالقضايا العامة وليس بالمصالح الخاصة والمباشرة أو الحصرية لأعضائهم أو لقواعدهم. وبالطبع يقف على رأس تلك الفئة مجموعات وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان بالمدى الواسع للحقوق والحريات التي تستهدفها، وفيها العمل على وضع النساء والقضايا البيئية والموارد الطبيعية، التي عادة تنصب على تعديل النظام العام وتغيير السياسات والمؤسسات الحكومية.

وبجانب هاتين الفئتين ثمة فئة ثالثة تضم فاعلين طوعيين غير حكوميين ولا يعملون للربح ويستهدف نشاطهم دفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائهم أو لشرائح اجتماعية مستهدفة (مثل الريف أو النساء أو الفقراء أو الأطفال أو المشردين إلخ). يتميز نشاط هؤلاء عن الفئة الأولى لأنّه عادة ما لا يكون مقتصرًا على

المصالح المباشرة لأعضاء تلك الكيانات، ويتميز عن الفئة الثانية كون نشاط تلك الجمعيات يخلو من أجندة سياسية متماسكة تسعى لتعديل سياسات الدولة. وقد تمتد تلك الأنشطة لما يجاوز مجرد التنمية الاقتصادية بمعناها الضيق إلى أنشطة اجتماعية دينية أو ثقافية أو ترفيهية تمثل الطيف الواسع والمستعصي على الحصر للأنشطة التطوعية. فما هو المجتمع المدني تحديدًا؟ وفي أي ظرف تاريخي نشأ ذلك المفهوم وكيف تطور عبر الزمن؟

الجذور الليبرالية للمفهوم: الحداثة ونشأتها

كان مفهوم المجتمع المدني Civil Society في مطلع ظهوره صفة للمجتمع الحديث الذي يعبّر عن انحلال الروابط الأولية كتلك القائمة على القرابة بالدم أو المصاهرة أو الجيرة أو للطائفة، التي ميزت العلاقات الاجتماعية في العصور الوسطى لصالح ظهور الفرد في المجتمع الواسع الذي يرتبط فيه بأفراد آخرين لا يعرفهم شخصيًا ولا يمتون له بقرابة خاصة، ولكن تربطهم به روابط مؤسسية قانونية أو سياسية أو اقتصادية. لذا كان "المجتمع المدني" مفهومًا يتناول أنماط العلاقة والتفاعل بين الأفراد المكونين للمجتمع محل التشكل في نهاية العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث، وهو مفهوم لصيق الصلة بالعمليات السياسية والاقتصادية المركبة والمعقدة وغير المتجانسة التي أنتجت "الفرد" كوحدة بناء اجتماعي ومعه مفهوم "المجتمع" كوحدة واحدة وذلك على أنقاض المجتمعات المتعددة الصغيرة والمنعزلة التي هيمنت على التفاعل الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا من خلال الإقطاع (وفي غيرها نتيجة غلبة نمط الإنتاج الزراعي من أجل الاستهلاك المباشر وضعف تكنولوجيا الاتصال أو المواصلات واقتصار حركة التجارة على السلع صغيرة الحجم عالية الثمن قبل ظهور الرأسمالية).

وعند فلاسفة العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، يظهر مفهوم "المجتمع" للتعبير عن حالة معينة لمعايشة الأفراد لبعضهم البعض، وهو مفهوم يؤشر لجماعات بشرية كبيرة وممتدة تضم أفرادًا غير مرتبطين بأواصر قرابة تقوم على الدم أو غيره. غير أنّه في اللغات الغربية، أصبح هناك تمييزًا بين المجتمع Society وبين مجتمعات "محلية" Community، والمقتصرة على عضوية أفراد يستندون إلى علاقات قَبْلية (أي أولية) خلافًا للمجتمع الذي رأى فلاسفة العقد الاجتماعي على اختلافاتهم الجذرية وتعدد تصوراتهم أنّه يتأسس بشكل قصدي عبر التعاقد بين أعضائه في لحظة ماضية متخيلة. وعلى الرغم من أنّ تصورات العقد الاجتماعي الفلسفية قد ثبت أنّها غير صحيحة من الزاوية التاريخية، إذ أنّ الإنسان لم يعش قط منفردًا، إلا أنّها كانت هامة للغاية في تطور الفكر السياسي والاجتماعي الأوروبي الحديث بما تواكب مع صعود "الحداثة"، التي عبرت من الزاوية الاجتماعية عن تفكك المجموعات الموروثة من عصر الإقطاع في أوروبا، والتي كانت

بطبيعتها محلية ومنغلقة كما سبقت الإشارة، سواء كانت طوائف الحرف في المدن أو الروابط الموجودة في الوحدات الإقطاعية. وأخذت هذه العملية قرونًا طويلة كانت جزءًا لا يتجزأ من انطلاق الرأسمالية التجارية والزراعية قبل الثورة الصناعية، وخلالها حلّ تدريجيًا النشاط الاقتصادي المتخصص المستهدف للإنتاج من أجل التبادل لا من أجل الاستهلاك المباشر أو الكفاف. وبالتالي نشأ السوق كما نعرفه في عصرنا الحديث كمساحة افتراضية تلتقي فيها قوى العرض والطلب كما يعرّفه علم الاقتصاد، وكان معه نشأة مجتمع "الأفراد" الذي يبحث فيه أعضاؤه عن روابط سياسية وثقافية ومؤسسية واجتماعية "حرة".

إنّ هذا الحديث عن تقسيم العمل باعتباره مسألة اقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه، وهي طريقة تُعد عمد التحليل السوسيولوجي الحديث وتُنسب إلى "آدم سميث" في منتصف القرن الثامن عشر. ولعل ذلك الرابط ظاهر في عنوان كتاب "إميل دوركايم" الكلاسيكي "عن تقسيم العمل" الذي تدور مشكلته الرئيسية في دراسته للمجتمع الحديث (الرأسمالي الديمقراطي) وبحثه عن سبل الانتقال من المجتمعات الأولى القائمة على الروابط الميكانيكية كالدم وما يشبهها، التي لا يفكر الفرد فيها كثيرًا بما يربطه بأقرانه، إلى مجتمعات تقوم على روابط عضوية ينشئها البشر بشكل طوعي. وفي هذا التوصيف تمامًا يمكن وضع اليد على الرابط بين المجتمع الحديث كونه مدنيًا civil وبين قوى الحداثة سواء كانت اقتصادية (الرأسمالية) أو سياسية (الدولة القومية)، التي سيتم تناولها ببعض التفصيل في الفقرات التالية.

الدولة القومية والمجتمع المدني

كان الاستخدام الأصلي إذن لمفهوم "المجتمع المدني" باعتباره صفة ترد على المجتمع الحديث: مجتمع الأفراد الأحرار الفاعلين في السوق وفي علاقاتهم الشخصية (كالصداقة وتكوين العائلات إلخ). ولكن من الزاوية التاريخية لم تكن هذه التحولات الكبرى تجري بمعزل عن السياسة إذ تطورت الرأسمالية جنبًا إلى جنب في شمال غرب أوروبا من خلال آليات مركبة -ولم تكن بالضرورة غائية- مع تركّز السلطة السياسية في يد الملوك، ما عنى تدريجيًا انحلال قوى الإقطاع القائمة على وجود حكام كثر يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال السياسي والاقتصادي ويحكمون وحدات محلية صغيرة بشكل مباشرة وإن ارتبطوا بالولاء مع الملك أو الإمبراطور في المركز البعيد. وتماشى مع هذا الأمر ظهور بوادر البيروقراطية كي تدير مساحات متزايدة من الأراضي وأعداد تكبر من البشر وأنشطة اقتصادية أخذت في التعقد والتشعب، وهذه هي جذور الدولة القومية. لكنّها في تلك المراحل المبكرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر لم تكن قومية بعد، لأنّ التركيز كان على تمتّع "الملك" (وحاشيته والبلاط والجهاز الإداري المتمثل بجيش وجهاز جمع ضرائب بالأساس) بالسيادة على إقليم وعلى من يعيشون فيه. ولم يكن مفهوم "الشعب" كصاحب للسيادة قد غدا جوهريا بعد، كما أصبح في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر فاتحًا المجال أمام تعميم نموذج الدولة القومية حيث يتمتع الشعب بالسيادة -ولو اسميًا في حالات السلطوية- باعتباره النموذج الوحيد المحظي بالشرعية والقانونية على مستوى العالم). فكيف ارتهنت نشأة الدولة الحديثة المتميزة بمركزيتها وسيادتها على إقليم وشعب ببزوغ المجتمع المدني؟

من المثبت تاريخيًا كما يبدو في كتابات المؤرخ السوسيولوجي الشهير "تشارلز تيلي"[1] أنّ تطور الرأسمالية قد استند إلى مركزة الدولة على حساب أشكال الإقطاع الأولى، وأنّ ثمة رابطًا تاريخيًا يمكن رصده بين تراكم رأس المال ونشأة الأسواق الداخلية والعالمية واضطلاع السلطة المركزية بمهمتها الأساسية، وهي شن الحروب لزيادة نصيبها من الموارد سواء كانت ضد خصوم يتم إدماجهم في إقليم الدولة الناشئة بما يجعلها حروب داخلية فيما بعد، أو ضد "سيادات أخرى" -أي دول جارة- تتنازعها على الحدود والموارد. وقد ظهر، من خلال تلك العمليات الممتدة لقرون، مفهوم المجتمع والدولة لدى فلاسفة العقد الاجتماعي بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، مؤذنًا ببدء حقبة تاريخية في أوروبا تختلف كيفيًا في طريقة تنظيم المجتمع والسلطة والاقتصاد عما سبقها، أي ميلاد الحداثة. كما شكلت الدولة السوق (وبالعكس) وشكّلت كذلك المجتمع المدني باعتباره المجتمع الحديث (وبالعكس)، فلم يكن ممكنًا وصف المجتمع الحديث باعتباره مدنيًا مكونًا من أفراد أحرار يتفاعلون بإرادتهم الحرة، أي بشكل طوعي، إلا كونهم متساوين جميعًا أمام مركز السلطة السياسية، أي الملك في زمن الحكم المطلق، ثم كأصحاب سيادة مشتركة وكمواطنين متساوين أمام القانون بعد الثورة الفرنسية وتدشين عصور الديمقراطية الشعبية.

كان تطور الدولة القومية متداخلًا مع نشأة علاقات السوق، أي الرأسمالية، وما تماشى معها من تفكك البنى والعلاقات الاجتماعية الأولية القديمة ومعها الاحتكارات الحكومية للتجارة في الداخل والخارج، فاتحة السبيل أمام ظهور مجتمع مدني حديث عبر قرون من التطور. بيد أنّ هذه التطورات لم تجر في ميدان الاقتصاد فحسب بل كانت لها تجليات سياسية واضحة إذ أنّ تطور الرأسمالية المستند أساسًا على اتساع نطاق حركة التجارة سمح بإيجاد مراكز لمراكمة رأس المال في أيدي أفراد خاصين، ما فتح الباب أمام الملكية الخاصة لشرائح من العامة (أي من غير النبلاء ولا من المنتظمين في السلك الكنسي وهي مراكز السلطة التقليدية في عصور الإقطاع). وكانت تلك الطبقة البرجوازية حاملة للمشروع الليبرالي في مواجهة حكم الملوك المطلق بحثًا عن مأسسة الحق في الملكية الخاصة بمعناه الواسع الذي لم يقتصر فحسب على حماية ما يملكه الفرد من منقولات وعقارات من مخاطر المصادرة غير القانونية من الملك مطلق السلطات بل امتد لحماية حريته وسلامته البدنية، وأمسى كل هذا يُجمع تحت مصطلح لاتيني "habeas corpus". وعبّر "جون لوك" في نسخته من العقد

[1] Tilly, Charles. "War making and state making as organized crime." *Violence: A reader* (1985): 35-60.

الاجتماعي عن ذلك المفهوم الموسع من الملكية الخاصة باعتبارها حقًا[2]، وباعتبارها محل الحريات الفردية التي اعتبرت صيانتها وتنميتها المقصد النهائي من تأسيس السلطة السياسية. ومن ثم اكتمل نظريًا وأيديولوجيًا المفهوم الليبرالي للدولة بوصفها سلطة عامة يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة كي تبسط حكم القانون، الذي يضمن فوق كل شيء آخر عدم المساس بالحريات والحقوق الفردية. هذا عمليًا ما أنتج مفاهيم أمست راسخة اليوم في تصورات الديمقراطية الليبرالية في أي مكان في العالم لدولة الحق والقانون "Rule of law"، وترجم مشروع "لوك" من خلال الثورة المجيدة "The glorious revolution" في إنجلترا في ١٦٨٨ صانعة ملكية دستورية هي واحدة من أولى التجارب في تاريخ أوروبا والعالم لحكومة مقيدة الصلاحيات مساءلة أمام البرلمان، الذي بدوره يُنتخب من قبل الجمهور. علمًا بالطبع أنّ الحقوق السياسية في القرن السابع عشر لم يتم تعميمها لتشمل كل السكان بل اقتصرت على حائزي الملكية الخاصة أي الطبقة البرجوازية، وهو ما ينبّه باستمرار للرابط البنيوي وليس الظرفي فحسب بين الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية، على الأقل في مراحل ميلادهما.

كانت ثورة البرجوازية السياسية لحظة جوهرية في إنتاج كل من الدولة والمجتمع المدني بمعناهما الحديث – والليبرالي بحكم التعريف – إذ أنيط بالسلطة السياسية أن تمكّن الأفراد من ممارسة حرياتهم الخاصة في مساحات محمية من تدخل الدولة، إلا لإنفاذ القانون وحماية حقوق الملكية (من نفسها ومن الآخرين من خلال إنفاذ التعاقدات أي تقديم خدمات الأمن والعدالة والدفاع ضد التهديدات الخارجية). وقد كانت الثورة البرجوازية هذه وقدرتها على انتزاع حريات وحقوق مدنية واقتصادية وسياسية من دولة الحكم المطلق (نواة ما أصبح الدولة القومية فيما بعد) عنصرًا أساسيًا ولا غنى عنه في تشكّل المجتمع المدني. ومفهوم آخر قريب منه للغاية هو "المجال العام" كما ورد في تعريف الفيلسوف الألماني المعاصر "يورجن هابرماس"[3]، الذي يعرّفه على اعتباره مساحة (مادية وافتراضية) للنقاش والتباحث حول قضايا "عامة" تمس ما هو مشترك بين مواطنين بما يتجاوز المصلحة الخاصة لكل منهم، وذلك من خلال التفاعل الجماعي القائم على حرية التعبير والبحث والنشر توخيًا للصالح العام. وتؤسس هذه القضايا لمجتمع ديمقراطي وتنتج عن مؤسسات الدولة الليبرالية الديمقراطية وتسهم في الوقت ذاته في إنتاج وإعادة إنتاج شرعيتها.

---

[2] Ebenstein, William, Alan O. Ebenstein, and Alan O. Ebenstein. *Great political thinkers: Plato to the present*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1969, p. 389-407

[3] Habermas, Jürgen. "The structural transformation of the public sphere, trans. Thomas Burger." *Cambridge: MIT Press* 85 (1989): 85-92.

وقد نتج عن هذه الترتيبات السياسية القانونية حيزان أو مجالان: السوق أو اقتصاد السوق الحر بمفهوم "آدم سميث" الليبرالي الكلاسيكي في القرن الثامن عشر، جنبًا إلى جنب مع المجتمع المدني كمساحة للأنشطة التطوعية للأفراد التي يمارسون من خلالها حرياتهم في التعبير والاعتقاد والتنظيم، أي الانضمام لغيرهم في أنشطة تتسع لتشمل كل مناحي الحياة الاجتماعية من الدين إلى الرياضة والترفيه والفن والأدب والعلوم وشتى أشكال التعاون. ومن هنا كان المجتمع المدني في مفهومه الليبرالي التقليدي غير سياسي وغير اقتصادي (لاحظ استمرار هذا في التعريف السائد اليوم في عصر النيوليبرالية الذي يعرّف المجتمع المدني بأنّه ما ليس حكوميا ولا فاعلًا في السوق)، وإن تأسس على كليهما بمعنى أنّه لم يكن ممكنًا وجود المجتمع المدني كمجتمع حديث لأفراد أحرار يتفاعلون طوعيًا، ومجتمع متحرر من الروابط الأولية بدون تطور السوق الذي أنتج تقسيم العمل الحديث. ولم يكن ليوجد مجتمع مدني بدون دولة ليبرالية تمتنع عن التدخل لتقييد حريات الأفراد في الأنشطة التطوعية وفي الاعتقاد والتعبير، بما في ذلك النشر والبحث والنقاش. ولكن في الوقت نفسه، إنّ المجتمع المدني (هنا كحيز مكاني أو افتراضي وليس كصفة للمجتمع كما كان يستخدم المصطلح من قبل) يقوم على أنشطة غير سياسية كونها لا تستهدف التفاعل مع السلطة بشكل مباشر، ولا أنشطة اقتصادية ترمي إلى الربح بل تحرّكها دوافع إنسانية كالصداقة والشغف والتعاون والحب والقناعات الدينية والدوافع الأخلاقية كالنشاط الخيري أو الدعوي. ويظل في جميع الأحوال المجتمع المدني (كالسوق في هذه الحالة) محلًا للتفاعل بين أفراد أي حيز للتفاعل "الخاص" الذي من خلاله تتحقق السعادة العامة تمامًا. كما أنّ التفاعل بين الإرادات الخاصة للأفراد في السوق تحقق الرفاه العام إذ أنّ "الصالح أو الرفاه العام" في المفهوم الليبرالي الكلاسيكي ما هو سوى مجموع الصوالح (جمع صالح) الخاصة تمامًا، كما أنّ المجتمع ما هو إلا مجموع أفراده.

وجنبًا إلى جنب مع السوق والمجتمع المدني يقف المجال الثالث الخاص بالسياسة (أو المجال أو المجتمع السياسي)، وفيه تحدث الممارسة الحرة للحقوق السياسية للمواطنين كالانتخاب والتنظيم الحزبي وغيرها من الأنشطة التي تستهدف السلطة العامة بالمشاركة أو التأييد أو النقد أو الاقتراح، ما يجعل الأحزاب السياسية، بالأخص -باعتبارها تنظيمات يمكن لها أن تشكل الحكومة أو أن تشارك في السلطة في البرلمان- هي الكيانات الرئيسية الساكنة للمجال السياسي. ولكن إلى جانبها ثمة مساحة للتداخل مع المجتمع المدني عندما يكون محل اهتمام الفاعلين كالنقابات أو الجمعيات أو النوادي أو حتى الرأي العام، وهذه المساحة هي الشأن العام والسلطة السياسية وما ينتج عنها من سياسات عامة، وهو ما يصنع صورة مغايرة للمجتمع المدني تخالف التصور الليبرالي الكلاسيكي الذي يراه بمثابة مجال للتفاعل "الخاص" وليس "العام". إذن فاللحظة التي يصبح فيها نشاط المجتمع المدني (سواء أخذ أشكالا مؤسسية منظمة كالجمعيات أو النقابات أو النوادي أو أشكالا غير منظمة كالشبكات أو الحملات أو الاحتجاجات أو اتجاهات الرأي العام في الإعلام أو الميديا الاجتماعية إلخ) دائرًا حول تعريف أو إعادة تعريف الصالح العام بما في ذلك من سياسات عامة وقوانين ومؤسسات، يصبح

المجتمع المدني سياسيًا بامتياز في محتوى نشاطه وليس فحسب في إطاره (حرية التعبير والنشر والتنظيم كما تصورها الليبراليون الأوائل). وهذه المساحة المتداخلة بين المجتمعين المدني والسياسي هي التي نجد فيها أنشطة جماعات المصالح المتنوعة التي تسعى لتحقيق أهداف أعضائها وحلفائهم من خلال التأثير على السلطة السياسية وتشكيل مخرجات صنع القرار السياسي، وهو حال النقابات العمالية والمهنية وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية (إذا لم تكن مدمجة في بيروقراطية الدولة بالطبع لأنّه عندها تفقد محتواها التطوعي من الأصل ويصبح تمثيلها لمصالح أعضائها بشكل حر محل شك لأنّها تغدو حكومية رسميًا أو فعليًا). ونجد كذلك أنّ هناك الفاعلين الذين يعملون على قضايا عامة ويسعون لتعديل الأطر الحاكمة لها، حتى وإن لم تكن ذات مصلحة مباشرة لأعضائهم كحال الجمعيات والجماعات العاملة على حقوق الإنسان وحقوق النساء والقضايا البيئية أو شفافية الموازنات الحكومية وغيرها من المسائل التي إن شهدت تغييرًا، فإنّ أثره أو النفع من ورائه لن يقتصر على من عملوا على إحداثه. وهذه المساحة التي يكون فيها المجتمع المدني سياسيًا بامتياز وهي التي تبنتها دراسات التحول الديمقراطي في القرن العشرين، مقدمة بذلك نقدًا داخليًا للمنهج الليبرالي الكلاسيكي من ناحية، وللمنهج النيوليبرالي الذي أخذ يقرن المجتمع المدني بشكل متزايد بجهود التنمية الرامية لإدماج الأفراد والمجموعات المهمشة في نظام السوق الحرة.

وينقلنا هذا كله إلى مناقشة ثلاث نقاط جدلية حول مفهوم المجتمع المدني وتجلياته في علاقتها بالسياسة والاقتصاد أو بالأحرى بالدولة والسوق على الترتيب، قد تساعد على تأطير مفهوم المجتمع المدني في السياقات العربية الراهنة.

بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني: قضية الحداثة

سبقت الإشارة إلى أنّ التعريف المعاصر (ليبرالي الجذور) للمجتمع المدني يميل إلى اختزاله في جملة فاعلين كل ما يميزهم هو صفة سلبية وهي كونها كيانات لا حكومية ولا سوقية (نسبة للسوق الحرة)، وهو ما يسبّب الكثير من الخلط والغلط عند دراسة بلدان العالم النامي ومن ضمنها العالم العربي، التي يعج بعضها بفاعلين غير حكوميين ولكنهم أبعد ما يكونون عن تصورات الليبرالية الكلاسيكية للمجتمع المدني كما تطورت في أوروبا بالتزامن مع تغيرات الحداثة، بقدر ما تكون تعبيرًا عن ضعف مؤسسات الدولة الحديثة وما ينطوي عليه هذا عادةً من غياب علاقات المواطنة بين الدولة وأفراد المجتمع. ومن هنا فإنّ وجود كيانات غير حكومية في حد ذاته لا يصنع مجتمعًا مدنيًا بقدر ما يؤشر لوجود مجتمع أهلي إذا كان الغرض هو رسم معيار للتمييز بين المجتمع والدولة. والمجتمع الأهلي قد يكون مكونًا من فاعلين تتأسّس الروابط بين أعضائهم على أسس أولية كالانتماءات القبلية (بفتح القاف والباء) أو الجهوية أو الطائفية أو العرقية، التي تتناقض واقع الحال مع مؤسسات

الدولة الحديثة إما بمنازعتها في احتكارها للقوة القانونية كما هو الحال مع وجود تشكيلات قبلية أو ميليشيات متفرعة عنها تسيطر على أعمال الحكومة المركزية وتتحدى احتكارها لممارسة العنف القانوني، وتنتج قواعد بديلة أو موازية تحكم التفاعلات الاجتماعية بعيدًا عن الحكومة المركزية (وإن حدث هذا بالاتفاق أو التحالف مع فاعلي الحكومة المركزية الذين في هذه الحالة يشاركون السيادة مع الجولة، بينما من المفترض في أي دولة حديثة ألا ينازعها أي طرف مجتمعي في وظيفتها الأساسية هذه، وهذا هو واقع بلدان كـ الصومال واليمن وليبيا منذ ٢٠١١).

والتجلي الثاني لفاعلين أهليين لا يشكلون مجتمعًا مدنيًا هو أن تحمل تلك الكيانات والأشكال الجماعية المنظمة قيمًا إقصائية على أساس الدين أو العرق أو النوع. فعلى الرغم من أنّه في هذه الحالة لا يكون الأمر انتصارًا لمجموعات أولية قبلية الطابع، إلا أنّ إقامة عضوية تتناقض مع المواطنة اللازمة لربط المجتمع بالدولة الحديثة هو الآخر لا يصنع مجتمعًا مدنيًا. وليس هذا فحسب من الزاوية المعيارية أو الأخلاقية بل بمراعاة للظرف التاريخي الذي أفرز فيه التحول الحداثي المجتمع المدني من الأصل كتنظيم اجتماعي وكمفهوم تحليلي كما سبق الذكر، الذي قام على أساس تحدي الامتيازات والحصانات التي كانت تميّز النظم الاجتماعية في العصور الوسطى كالعائلات الإقطاعية ذات الدم النبيل وطوائف الحرف والسلك الكنسي، التي كانت تُعد مجموعات حصرية تتمتع بمزايا قانونية كأفراد وكيانات بعيدة عن سلطان الملك. ومع تركز السلطة في أيدي الملوك بحلول القرن السابع عشر، ومع المساعي لبسط مظاهر السيادة غير منتقصة على كافة الفاعلين في الإقليم الخاضع للملك (وهي نواة الدولة القومية الحديثة فيما بعد)، نشأ المجتمع المدني كمساحة للتفاعل بين متساوين لا يربطهم فعليًا سوى علاقتهم القانونية المتساوية كرعايا (ثم كمواطنين) مع الملك (ثم مع الدولة القومية). ومن هنا فإنّه بوجود تنظيمات مبنية على أساس طائفي على سبيل المثال في الوقت الراهن تقيم برامجها الاجتماعية أو السياسية على التمييز ضد شرائح اجتماعية أخرى وتنزع عنها افتراضات المساواة القانونية، بل وتمتلك تصورات تسعى لفرضها على المجال العام وعلى الحيز العام بما يقصي الأقليات الدينية والمذهبية أو العرقية أو يضطهد النساء، من الصعب اعتبار هذه الكيانات ممثلة للمجتمع المدني أو مؤسسة له إذا اتخذنا التجربة التاريخية التي نشأ من خلالها المجتمع المدني معيارًا.

ومن هنا يتجلى الرابط الصلب والجوهري بين الحداثة والمجتمع المدني، الذي يتجاوز مجرد التمييز الشكلي، وربما السطحي، بين الدولة والمجتمع المدني، والذي يكتفي بتعريف الأخير كونه غير حكومي فحسب. ويتجلى في هذا الموضع مفهوم الفيلسوف الألماني "هيجيل" عن المجتمع المدني وعلاقته الجدلية بالدولة الحديثة، الذي كان ينظر لنشأة دولة الحق والقانون في أوروبا القرن التاسع عشر خاصة في أعقاب الثورة الفرنسية الكبرى في ١٧٨٩. فكان هيجيل يرى أنّه لا سبيل لممارسة الأفراد في المجتمع حرياتهم بدون الانخراط في نظام عام

(أي دولة الحق والقانون) يضمن لهم ممارسة حرياتهم، وإلا ظلّ المجتمع غير مدني بل مكونًا من أفراد منتمين لعائلات لا تربطهم صلة بغيرهم. وفكرة ربط الحرية بدولة القانون هي من أسس الأيديولوجية الليبرالية التي ترى أنّه لا حضارة بدون انتظام الأفراد في المجتمع، وهو ما ليس ممكنًا بدون وجود سلطة مقيدة بالقانون، ما يتيح للأفراد التمتع بحرياتهم "الطبيعية" في أمن من تعدي الدولة عليهم، أو تعدي بعضهم على حريات بعض في ظل غياب دولة القانون. وقد حملت دولة الحق والقانون تاريخيًا مفهوم المواطنة إلى آفاق جديدة لتصنع المفهوم الحديث المتداول حاليًا، والقائم على المساواة الرسمية بين جميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو النوع.

وينبغي الانتباه إلى حقيقة أنّ كون المجتمع "أهليًا" وليس "مدنيًا" لا تشير إلى مجتمعات تقليدية ما قبل حداثية تمكنت من تحدي الحداثة والإبقاء على صيغها "البدائية" كما هي، إذ أنّ الكثير من الصيغ غير المدنية للتنظيم الاجتماعي بما فيها الأشكال التي تدعي "التقليدية" كالقبائل أو العشائر أو الطوائف الدينية، كثيرًا ما تكون هي نفسها نتاج قوى الحداثة، خاصة ظهور الدولة المركزية في مراحل ما بعد الاستعمار، وبلا امتداد مباشر للمجتمعات القديمة. والأمثلة على هذه المسألة متعددة فلا يمكن فهم "العشائرية" في العراق بعيدًا عن استراتيجيات نظم الحكم في بغداد لتدعيم حكمها وممارسة نوع ما من السيطرة على جهات وأقاليم، ولا يمكن فهم الصراع الطائفي في سوريا إلّا على خلفية علاقة كل طائفة بسلطة الدولة وما يدره هذا من موارد ونفوذ. وكذا الحال مع الصراعات العرقية في أفريقيا جنوب الصحراء، فكثير منها مرتهن بميراث الدولة الكولونيالية ذاتها، وهو ما يعني أنّ المجتمع الأهلي قد يكون هو نفسه نتاج قوى التحديث، خاصة في أطراف العالم الرأسمالي، على نحو يؤدي إفراز أشكال تنظيمية غير مدنية عادة ما تتكامل مع الطابع غير المدني للدولة نفسها بانتفاء صفات المواطنة والحق والقانون عنها.

كانت هذه عملية متصلة ومتداخلة للغاية من الزاوية التاريخية مع نشأة السوق الحديثة وما استتبعه من تقسيم جديد للعمل في المجتمع الرأسمالي، الذي كان يقوم على تحرير الأسواق وكذلك تحرير علاقات العمل. وكانت تصورات التساوي أمام الله والقانون بين جميع المواطنين تنسجم بالكامل مع التأسيس لكل من المجتمع المدني وللسوق الحرة، وإن كانت العلاقة بين هذين الاثنين لا تخلو من توتر، وهو ما ينقلنا بدوره إلى المحور الثاني للجدل وهو العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع المدني.

المجتمع المدني والاقتصاد: التصورات الماركسية في مواجهة الليبرالية

تفيد القراءات التاريخية-السوسيولوجية لنشأة وتطور المجتمع المدني في أوروبا الحديثة بوجود رابط لا سبيل لإنكاره أو تجاهله بين تكونه وتطور رأسمالية السوق الحرة. فقد سبق العرض لفكرة "آدم سميث" التي أسست المجتمع "المدني" -باعتباره صفة تنسحب على المجتمع ككل- على تعمق علاقات التخصص في الإنتاج من أجل التبادل أي التقسيم الجديد للعمل. والسوق هو مساحة لممارسة كل فرد -نظريًا بالطبع- حريته في عمل أفضل ما يجيده بغية تحسين قدرته على النفاذ للسلع والخدمات من أجل الاستهلاك. ويفيد التصور الليبرالي الكلاسيكي بأنّ الخير العام، معرفا بتحقيق الوفرة مما يمكن استهلاكه، يتحقق بشكل "طبيعي" من خلال سعي كل فرد وراء مصلحته الخاصة، وهكذا يكون الخير العام هو المجموع الحسابي للخير الخاص لكل فرد في السوق. هكذا هو الحال مع المجتمع المدني فهو مساحة يمارس فيها الأفراد حرياتهم خاصة بعد تفكك وانحلال تلك الأبنية الهرمية القديمة كطوائف الحرف أو علاقات الإقطاع التي كان يفقد فيها الإنسان فرديته وشخصيته ليدمج بشكل ساحق في تقسيمات رأسية توحّد بين ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي. فـ "آدم سميث" ومعه الليبراليون الكلاسيكيون يرون في السوق تحريرًا للفرد من تلك الزاوية، ومعها يكون الفرد حرًا لا فحسب داخل السوق كما ادعى ناقدون للرأسمالية (فكرة أنّ الرأسمالية تخلق أفرادًا ماديين يلهثون وراء الربح من وراء كل تفاعل اجتماعي، التي عبّر عنها الفيلسوف الإسكتلندي "آدم فيرجسون"). بل طبقًا لـ "آدم سميث"، فإنّ مجالًا خاصًا كاملًا يخلق للفرد في مجتمع السوق بعد تحقيق التمايز بين الاقتصادي والاجتماعي، ما يتيح للأفراد أن يتعاونوا ويتصادقوا ويتحابوا، أي أن يرتبط أفراد المجتمع ببعضهم البعض بشكل يقوم على العاطفة المجردة، وهو ما لم يكن ممكنًا بحال من الأحوال في عصور ما قبل الرأسمالية[4] عندما كان غالب الناس إما يخضعون لبنية إقطاعية في الريف يكونون فيها عبيد أرض للمالك لا يملكون حق التنقل ولا يحصلون على أجر على عملهم، ويرتبطون ببعضهم البعض على أسس أولية إما القرابة أو الولاء للسيد فلا سبيل هنا لاستشعار الفرد لفرديته ومن ثم لتأسيس ارتباطه بالآخرين على أسس عاطفية، وإما في المدن فيكون عضوًا في طائفة من طوائف الحرف، ويكون دوره في الإنتاج مرتبطًا بوضعه الاجتماعي. فيتزوج داخل الطائفة ويسكن في حيها ويتزامل مع أعضائها دون غيرهم، وذلك لا لشيء إلا لأنّ "المجتمع" كمجموع بشري يضم الجميع لم يكن قائمًا قبل الرأسمالية طبقا لمنظري الليبرالية كما سبقت الإشارة في المقدمة.

على الرغم من تمييز "آدم سميث" وغيره من الليبراليين الكلاسيكيين بين المجتمع المدني والسوق كحيزين مستقلين يمارس فيهما الفرد حريته ويحقق ذاته ماديًا ومعنويًا، إلا أنّ كليهما يظل جزءًا لا يتجزأ من المجال الخاص الذي يتمتع فيه الفرد بحريته، والذي من خلاله يتحقق الخير العام. أما الدولة فإنّ الفكر الليبرالي الكلاسيكي لا يرى لها دورًا إلا في "الامتناع" عن التدخل في سعي الأفراد "الطبيعي" (المستند إلى حقوق إلهية

[4] Silver, Allan. "Friendship in commercial society: Eighteenth-century social theory and modern sociology." *American Journal of Sociology* 95, no. 6 (1990): 1474-1504.

المصدر في التصور الأصلي لـ "جون لوك") نحو مصالحهم الخاصة. ومن هنا فإنّ دور الدولة سلبي، وهي في الفكر الليبرالي خلافًا للفكر الديمقراطي (خاصة الجمهوري)[5] ليست هي الساحة التي يتم فيها أو من خلالها تعريف الخير العام، فتلك الساحة هي السوق. بل إنّ الدولة، أو للدقة، الحكومة، لاستخدام تعبير "جون لوك"، هي وكيل تأتي به إرادة الشعب ليمارس الحكم في إطار القيود الدستورية والقانونية التي تحمي حقوق وحريات الأفراد الطبيعية، ولا سبيل للتعدي عليها. ومن ثم فإنّ هذا التصور الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني هو تجلٍ للتعاون بين الأفراد يقوم على نزع ما هو سياسي، وذلك بتعريف السياسة بأنّها الخوض في القضايا العامة أي المشتركة بين الأفراد بما يتجاوز الحيز أو المجال الخاص لكل فرد على حدة لصالح ما هو صالح للمجتمع ككل، فهذا محله المجال السياسي المعرّف بشكل ضيق ليشتمل على السياسيين في البرلمان أو الأحزاب.

أما أن يتحول المجتمع المدني لمساحة للتعبير "السياسي" عن مصالح فئات بعينها كحال النقابات أو الجمعيات أو جماعات المصالح، التي تسعى للتنظيم من أجل تعديل السياسات العامة، فهذه تُعد في عرف الفكر الليبرالي الكلاسيكي ابن القرن الثامن عشر "مؤامرة على السوق الحرة"، وهذا ليس بعجيب إذ أنّ تحرير السوق كان قائمًا على تحطيم طوائف الحرف، التي كانت بمثابة أشكال قبل رأسمالية للتنظيم النقابي. فلا غرو أن يرى "آدم سميث" أي سبيل لتنظيم العمال أو أصحاب حرفة ما من أجل استخدام السياسة للتأثير على تخصيص الموارد بمثابة مؤامرة ضد السوق، وهو الأمر الذي تغير مع التطور الرأسمالي في القرن التاسع عشر، والانتقال من أطوار الرأسمالية التجارية التي عايشها ونظر لها "آدم سميث" إلى التصنيع، وما استتبعه من تعميق الفرز الطبقي مع مراكمة رأس المال وانتشار العمل بأجر في المصانع. وفي ذلك السياق عادت أشكال التنظيم الجماعي للمصالح الخاصة لتؤثّر على السياسات العامة التي تضع الضوابط والأطر المؤسسية والقانونية لممارسة النشاط الاقتصادي. وهنا كان لزامًا على المجتمع المدني هذا أن يغادر قواعده الليبرالية الكلاسيكية التي تضخّم من محورية "السوق" على حساب الدولة والمجتمع المدني، وأن يصبح هذا الأخير مساحة للتنظيم الجماعي والسعي وراء الخير الخاص لمجموعات وليس لأفراد. ولكن تلك المجموعات هذه المرة لم تعد جماعات متجانسة رأسية كطوائف الحرف، فهذا كان قوام تقسيم العمل السابق على الرأسمالية، إذ أنّه في القرن التاسع عشر أصبح المجتمع المدني هو مجتمع الطبقات بامتياز.

تمثل الملاحظة السابقة نقلة تحليلية من المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني في علاقته بالدولة والسوق إلى التصور الماركسي، الذي ارتهن بانطلاق الثورة الصناعية في شمال غرب أوروبا، وقدم في تحليله للمجتمع الصناعي (وكبرنامج سياسي) تصورًا طبقيًا للمجتمع الحديث. فخلافًا للتصور الليبرالي الكلاسيكي الذي يتكون فيه

[5] Faria, Paulo CJ. *The post-war Angola: public sphere, political regime and democracy*. Cambridge Scholars Publishing, 2013.

المجتمع من أفراد، ترى الماركسية المجتمع مكونًا من طبقات اجتماعية تتحدث عن أفراد يحتلون مواقع في عملية الإنتاج، ما يجعلهم إما في وضعية ملكية رأس المال أو في وضعية الاعتماد على العمل المأجور ما يصنع الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الصناعي: البرجوازية والبروليتاريا، وبينهما طبقات متوسطة عدة تمثل نماذج مختلطة من ملكية رأس المال والعمل بأجر. وطبقا لذلك التحليل فإنّه لا معنى للحديث عن ذلك الفرد المجرد الساعي إلى تحقيق مصلحته من خلال السوق كما تصوره "آدم سميث"، إذ أنّ إدراك الأفراد لذواتهم ومصالحهم هي نفسها نابعة عن المواقع التي يشغلونها مع أقرانهم في عمليات الإنتاج. ومع التسليم بالمدخل المادي لقراءة العلاقات الاجتماعية التي تنطلق منه الماركسية التقليدية، التي ترى المجتمع والثقافة والدولة والمعرفة بمثابة بناء فوقي يعبّر عن بناء تحتي هو الاقتصاد أو بالأحرى علاقات الإنتاج حيث تجري عمليات الاستغلال وانتزاع فائض القيمة من العمال من أجل مراكمة رأس المال. مع التسليم بهذا كله يصبح المجتمع الحديث أو المدني كما تناوله الليبراليون الكلاسيكيون ومرورًا بـ "هيجيل"، هو مجتمع طبقات يتميز بالصراع الاجتماعي.

ينزع التصور الماركسي عن المجتمع المدني -برؤيتها له كمحل للصراع الطبقي- الانسجام الذي يسبغه الليبراليون الكلاسيكيون عليه كساحة يحقق فيها الأفراد ذواتهم ويتمتعون بحرياتهم، كما ينزع عن التصور "الهيجيلي" للدولة كونها الإطار المؤسسي الذي يحقق فيه الأفراد حرياتهم، إذ أنّ تلك الأخيرة ليست سوى أداة من أدوات القمع المادي والمعنوي الذي تمارسه البرجوازية بحق العمال كي تستمر عملية الاستغلال ونزع فائض القيمة ومن ثم المراكمة الرأسمالية. إذن كان التصور الماركسي للاقتصاد والدولة والمجتمع المدني نهاية للصياغة المتفائلة التي ميزت الليبرالية الكلاسيكية والتي ظهرت في كتابات التنويريين الإنجليز والإسكتلنديين والفرنسيين قبل الثورة الفرنسية، والتي كانت تستند إلى أنّ الحداثة مسيرة خطية عقلانية وطبيعية من مجتمع متخلف لا حرية فيه ولا رفاه إلى آخر يتحقق فيه الاثنان معًا، ليحل محل ذلك التصور الرؤية الماركسية التي مفادها أنّ الحداثة لا تندفع سوى بفعل تناقضات في صلب تنظيم عملية الإنتاج، وأنّ هذه ستؤدي حتمًا وبذات الطريقة الخطية إلى صراع طبقي تحقق فيها البروليتاريا وعيها بذاتها كطبقة مستغَلة، بما يمكّنها من الثورة لتغيير علاقات الملكية وما يتبعه هذا من تشكيل مجتمع غير طبقي أو لا طبقي في نهاية المطاف.

في مواجهة الرؤية الماركسية للمجتمع المدني كساحة للصراع الطبقي، تطورت صيغة ليبرالية مراجعة لمفهوم المجتمع المدني رأته تجليًا للتعدّد والتعاون والتنافس بين المصالح المختلفة في إطار ديمقراطي يكفل حريات التعبير والفكر والتنظيم بما في ذلك التنظيم النقابي، وبما يتماشى مع التعدد في المجال السياسي؛ أي التعدد الحزبي الذي استوعب تمثّلات طبقية مع ظهور الأحزاب العمالية في بريطانيا وأوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. والتقت تلك التصورات مع المدرسة الأمريكية في العلوم السياسية التي أسقطت الكثير من

افتراضات السوق من حيث التنافس على تحقيق المصالح الخاصة، على النشاط السياسي لتنتج الأدبيات التي تدور حول جماعات المصالح وجماعات الضغط، والتي تتفاعل مع المجال السياسي التنافسي من خلال الانتخابات وحشد الأصوات والتبرع للسياسيين لتدافع عن مصالح مجموعة ما في مواجهة أخرى. واعتبرت تلك المدرسة أنّ التفاعلات التي تجري في ساحات المجتمع المدني (الذي يصبح شديد التداخل مع المجتمع السياسي هنا) هي التي تشكل سياسات وقرارات الحكومات في مجتمع ليبرالي تعددي. ويحافظ ذلك التصور على الكثير من الملامح الليبرالية الكلاسيكية ولكنه يتسامح مع جرعات أكبر من "السياسة" (معرفة هنا بالاشتباك مع الشأن العام ومحاولات التأثير على السلطة العامة) في أنشطة فاعلي المجتمع المدني.

ولكن إذا ما أصبح المجتمع المدني في هذه الحالة ساحة للتنافس والتعاون بين فاعلين مختلفين، ما الذي يضمن أن يستمر الإطار الليبرالي الذي يكفل حريات التعبير والفكر والتنظيم قادرا على استيعاب ذلك التنافس (وربما حتى الصراع) دون أن يقوض النظام السياسي برمته؟ إن الإجابة التي قدمت هي أن سكان المجتمع المدني المفترض هذا "يجب" أن يكونوا ديمقراطيين أي أن يحملوا ويمارسوا القيم الليبرالية الديمقراطية داخل منظماتهم ومؤسساتهم وحركاتهم، وألا يستخدموا الحريات العامة من أجل تقويض النظام الذي يكفل الحريات العامة نفسها، ومن هنا كانت نشأة الرابط الإيجابي أو النشط بين المجتمع المدني والديمقراطية بما يتجاوز الطرح الليبرالي الكلاسيكي تماما، إذ يصبح فاعلو المجتمع المدني حاملين وممارسين لقيم الديمقراطية الليبرالية ومدافعين نشطين عنها ضد خصومها سواء داخل مؤسسات الدولة (في مواجهة مخاطر الفساد واستغلال الوظيفة العامة لمكاسب خاصة أو بالتصدي للنزوع نحو الاستبداد) أو في المجتمع (فاعلون يرفعون قيما مناهضة للديمقراطية الليبرالية كالدعاية العنصرية أو الطائفية أو المتحيزة ضد النساء إلخ). يصبح المجتمع المدني في ذلك التصور الليبرالي أكثر انسجامًا مع الديمقراطية فهو لا ينكفئ على التمتع بالحريات الخاصة للأفراد لوعيه بأنّ هذا نفسه لم يكن مستطاعًا دون وجود مؤسسات دولة ديمقراطية، ولكن هذه بدورها غير قابلة للحياة والاستمرار بنفس القوة مالم يكن هناك مجتمع مدني يحملها ويثبتها وينافح عنها.

الديمقراطية ورأس المال الاجتماعي

ربّما كان من أوائل من عرّف الديمقراطية أنّها نظام سياسي في ضوء وجود مجتمع مدني يقدّم لها عمقًا هو السوسيولوجي الفرنسي "أليكسي دو توكفيل" في كتابه الكلاسيكي في النصف الأول من القرن التاسع عشر "الديمقراطية في أمريكا"[6]، الذي أرجع فيه استقرار النظام الديمقراطي الذي أقامه الأمريكيون بعد ثورتهم على التاج البريطاني في ١٧٧٦، وعدم تعرضه لانتكاسات، إلى الاستبداد والاعتداء على حريات وحقوق الأفراد

[6] De Tocqueville, Alexis. *Democracy in america*. Vol. 10. Regnery Publishing, 2003.

كما وقع في فرنسا بعد ثورة ١٧٨٩- أرجعه إلى أنّ المجتمع الأمريكي كان يتمتع بدرجة أكبر من التجانس الثقافي والطبقي لتكونه في جملته من صغار الملاك ذوي ملكيات زراعية متقاربة. ومثلت ملاحظات "دو توكفيل" حجر الأساس نظريًا لأصحاب نظريات رأس المال الاجتماعي، بالأخص في أعمال "روبرت بتنام"[7]، وغيرهما من الذين أعادوا استكشاف العلاقة بين الثقافة والمجتمع المدني من ناحية، والمؤسسات السياسية الديمقراطية من ناحية أخرى. وقد دار طرح "بتنام" حول كون المؤسسات الديمقراطية على المستوى الكلي ناشئة عن مجتمعات تتمتع برأس مال اجتماعي مرتفع. وعُرّف رأس المال الاجتماعي بأنّه جملة أخلاقيات معممة ومشتركة بين مختلف أعضاء المجتمع تتيح درجة عالية من الثقة أمام المواطنين الآخرين حتى في غيبة المعرفة الشخصية المباشرة القائمة على روابط الدم أو الجيرة أو المصاهرة أو الصداقة. ورصد منظرو رأس المال الاجتماعي علاقة بين المجتمعات التي تحظى بثقة مرتفعة بين مواطنيها، وبين تمتعها بمؤسسات ديمقراطية من ناحية، وبتطور علاقات السوق من ناحية أخرى (والسوق في التعريف الليبرالي قائم على التبادل الحر عملا بالأسعار التي تعبر عن قوى العرض والطلب بين أفراد لا يعرفون بعضهم البعض معرفة قبلية أو قريبة ومع هذا فلديهم حدود دنيا من الثقة المتبادلة لإتمام صفقات البيع والشراء دون خشية الغش أو التدليس).

ومن الزاوية التاريخية، فقد رأى "روبرت بتنام" أنّ المجتمعات التي شهدت التحول التوأم بنجاح إلى الديمقراطية الليبرالية (أي دولة الحق والقانون) وإلى رأسمالية السوق كانت هي المجتمعات التي نشأت بين أفرادها تلك الثقة المعممة على النحو الذي مكّن من تجاوز الدوائر العائلية الضيقة في التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمجتمع الأوسع، وهو ما يعيدنا واقعيًا إلى الرواية الليبرالية الكلاسيكية التي تعرّف المجتمع المدني أنّه صفة للمجتمع الحديث الذي تحرّر فيه الأفراد من الروابط الأولية (والعائلة ولواحقها وفروعها). وتناول "بتنام" بالدراسة المقارنة شمال وجنوب إيطاليا، وهي من الحالات التقليدية لاختلاف مستويات التنمية داخل بلد واحد. ففيما تميز الشمال بالتقدم الاقتصادي: التصنيع بالأساس، وقوة المؤسسات الديمقراطية فيها عانى الجنوب من غياب الاثنين. ورد "بتنام" هذا إلى أنّ الإيطاليين في الشمال يظهرون كمجتمع عالي الثقة ومن ثم هو أكثر قبولًا للمواطنة وأكثر إقبالًا على معاملات السوق الحرة، فيما سقط الجنوب في فخ "العائلية" والمؤسسات التي تشببها أو تنبني عليها (يتبادر للذهن المافيا، تحديدًا في "صقلية" و"نابولي" وغيرهما)، وهي منظمات شبه عشائرية تنافس الدولة في وضع وإنفاذ قواعد تحكم سلوك أعضائها دون غيرهم، وتؤسس لمفهوم إقصائي ضد الآخرين من غير المنتمين للعائلة. وهنا العائلة بالطبع ليست ذلك الكيان البيولوجي كما هو في الأسر النووية بقدر ما أنّه كيان اجتماعي يتأسس على هوية مصطنعة هي الأقرب لمفهوم العصبية لدى "ابن خلدون من حيث وجود عدد من الأفراد الذين يعتقدون في انتمائهم المشترك سواء من خلال تخيل رابطة دم أو

[7] Putnam, Robert. "Social capital: Measurement and consequences." *Canadian journal of policy research* 2, no. 1 (2001): 41-51.

من خلال اصطناع علاقات أخوية بين الأعضاء. وهذه كلها تعيدنا إلى مأزق الحداثة في علاقتها بالمجتمع المدني، فحالات مثل جنوب إيطاليا فيها مستويات الثقة مرتفعة ولكن ضمن إطار مؤسسات مغلقة وإقصائية تعني عادة وجود مجتمع أهلي أقوى من الدولة المركزية، ولكن ليس مجتمعًا مدنيًا الذي سبقت الإشارة إلى أنّه لا تتوفر له الشروط الموضوعية دون وجود دولة الحق والقانون في المقام الأول.

لم يقف "بتنام" كممثل لمدرسة رأس المال الاجتماعي عند الحديث عن الثقافة والأخلاقيات العامة والثقة المعممة كسند مجتمعي للديمقراطية والمواطنة والسوق الحرة، بل امتدت تصوراته إلى ما ينتج عن تلك الثقة العالية بين المواطنين، التي تتجلى طبقًا له في مستويات مرتفعة ونشطة من الانتظام والحياة الانتظامية " Associational life"، إذ يُظهر هؤلاء المواطنون في المجتمعات عالية الثقة اهتمامًا كبيرًا بالتعاون مع أقرانهم من خلال الانخراط في منظمات تطوعية منفتحة ومفتوحة العضوية أمام المواطنين الآخرين المهتمين. وهنا يصبح المجتمع المدني مُمَأسسًا (أي يأخذ شكلا مؤسسا منتظما وقانونيا) في صورة الآلاف من الأشكال التطوعية للنشاط الجماعي والتعاون، بدءًا من النوادي الرياضية والاجتماعية والجمعيات الثقافية والفكرية والترفيهية إلى الجامعات والمعاهد ومراكز الثقافة ودور العبادة، وما يتفرع عنها من أنشطة خيرية أو ثقافية أو اجتماعية، فهذه جميعًا تؤسس لمجتمع مدني قوي وحي ونشط لا يتيح فحسب لكل فرد ممارسة حريته والاستمتاع بحياته باعتبارها حيزًا خاصًا به (فهذه تصبح الأسرة النووية في المجتمع الحديث والعلاقات العاطفية اللصيقة كالصداقة وربما الجيرة والزمالة) بل تؤسس لمجتمع مدني يجسد ويستبطن قيم حرية التعبير والتنظيم سواء في لوائحه وتنظيمه الداخلي الذي ينبغي أن يكون هو نفسه ديمقراطيًا وتطوعيًا. وفي الوقت نفسه تشكّل تلك المنظمات والجمعيات عمقًا للمؤسسات الديمقراطية من خلال أدوات كالإعلام الحر وتكوين الرأي العام وتشكيل حركات اجتماعية تنافح عن الحريات والحقوق المدنية والسياسية وتمارس قيمها.

ويتحقق هذا في المنظمات والحركات بالمجتمع المدني التي تنشغل بالشأن العام أي تعمل على قضايا تجاوز مصالح أعضائها المباشرة والخاصة إلى ما يفيد ممارسة والدفع عن قيم الديمقراطية الليبرالية كحال حركة حقوق الإنسان، سواء أخذت شكل منظمات أو أخذت أشكالًا وفعاليات أخرى أقل انتظاماً. وتعمل هذه المنظمات والحركات على حقوق وحريات تنطبق على الجميع، ومن ثم تحافظ على طابعها الليبرالي المستند إلى المواطنة، وكحال الحركات المدافعة عن البيئة والنساء والشرائح الاجتماعية المهمشة كالأقليات أو الفقراء أو المهاجرين أو طالبي اللجوء وغيرهم. ويتميز هؤلاء عن جماعات المصالح وجماعات الضغط في الأدبيات الأمريكية التقليدية كونهم يطالبون بما يتجاوز مصالحهم المباشرة أو الضيقة بإعادة تعريفهم لما هو "عام"، وبتفاعلهم مع السلطة والسياسات العامة. كما يتميزون عن الحركات والمنظمات ذات الإسناد الطبقي أو المهني الواضح كتلك التي تخص العمال كونها تحمل مطالب تتعدى الطبقة كحال قضايا البيئة أو النساء كما تبنى مطالبها وخطابها

في مواجهة السلطة وفي اتصالها مع المجتمع الواسع من داخل الإطار الليبرالي ذاته بحقوقه السياسية والمدنية ومؤسساته الديمقراطية التمثيلية.

وسيمهد هذا البناء الأكاديمي الطريق أمام استخدامات مفهوم "المجتمع المدني" في دراسات التحول الديمقراطي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إذ ستنتقل مفاهيم كرأس المال الاجتماعي والحياة التنظيمية الحرة بل والحيز العام "Public space" والمجال العام "Public sphere" من بحث مهام الحفاظ على الديمقراطية الليبرالية من التآكل إلى إيجاد أرضية مجتمعية لها. ولكن قبل التعريج على هذا تنبغي مناقشة إسهام ماركسي متميز للغاية في قضية المجتمع المدني في علاقتها بالحداثة والديمقراطية والتحول الرأسمالي دفعة واحدة، وذلك من خلال استكشاف "جرامشي".

"جرامشي": الهيمنة المفقودة

يوفر الطرح الذي قدمه المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي في النصف الأول من القرن العشرين محاولة جادة وعميقة وشاملة في آن واحد لفهم العلاقة المركبة بين دولة الحق والقانون (المواطنة والديمقراطية إلخ) والمجتمع المدني والرأسمالية (وما تفرزه من صراع طبقي) في البلدان المتخلفة (والتخلف هنا معرف حرفيًا بالمجتمعات التي تخلفت عن ركب التحول الرأسمالي ولا يحمل إدانة أخلاقية أو وصم عنصري أو ثقافي)، وهو ما يجعل اجتهادات "جرامشي" ذات صلة وثيقة بدراسة تطورات المجتمع والدولة في العالم العربي كونه منطقة نامية أو بلغة أكثر صدقا وصدمة: متخلفة اقتصاديًا واجتماعيًا مقارنةً بالمركز الرأسمالي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، ومتخلفة حتى بالمقارنة بالبلاد التي لحقت كليًا أو جزئيًا بالركب الرأسمالي الحداثي خلال النصف الثاني من القرن العشرين في شرق آسيا وشرق ووسط أوروبا وأمريكا اللاتينية. فمن هو "جرامشي" وماذا يقول تحديدًا عن المجتمع المدني؟

عاش "جرامشي" في فترة زمنية مضطربة في تاريخ إيطاليا المعاصر نتجت عن التوحيد القسري لشبه الجزيرة الإيطالية في ١٨٦٨ بعد سلسلة مطولة من الحروب بين الممالك والوحدات السياسية المتنوعة التي كانت تحتل أحوزة جغرافية قبل أن تتمكن جيوش ملك "بيمونتي" في شمال غرب إيطاليا، وكانت المملكة الأشد تطورًا اقتصاديًا وعسكريًا، من توحيد شبه الجزيرة بالقوة المسلحة خاصة. وكان ميلاد إيطاليا مرتبطًا بتقلد الملك "فيتوريو إيمانويل الثاني" للتاج في روما، مؤذنًا بقيام المملكة الإيطالية، وإليه تنسب مقولة: "الآن لقد صنعنا إيطاليا فلنصنع بعض الإيطاليين"، وهي المقولة التي طالما كررها مؤرخون وسوسيولوجيون لاحقًا للإشارة

إلى معضلات إنشاء الدولة القومية في العالم النامي أو بشكل أدق في أطراف العالم الرأسمالي مثل إيطاليا في نهاية القرن التاسع عشر أو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الظرف الراهن.

لم يكن إنشاء إيطاليا بالتوحيد القسري كافيًا لتوليد شعورًا بالمواطنة والانتماء بين السكان المتنوعين في لغاتهم وثقافاتهم وقناعاتهم الدينية (خاصةً في ما يتعلق بعدم اعتراف "بابا الفاتيكان" بسيادة إيطاليا على روما نفسها بعدما فقد المدينة تحت وطأة الغزو العسكري للقوات الملكية، وهي المدينة التي كان يحكمها طيلة أربعة قرون كملك). وقد ولد "جرامشي" في ذلك السياق الذي تتنازع فيه هويات تحت قومية متعددة المواطنين المفترضين للدولة الإيطالية الحديثة، فسكان "نابولي" و"صقلية" و"سردينيا" احتفظوا بلغاتهم المحلية، وأصبحوا أكثر وعيًا بمشكلاتهم مع الحكومة المركزية الجديدة بعد إلحاقهم بها عسكريًا، ونسبة معتبرة من الإيطاليين الكاثوليك المتدينين ظلوا ينظرون إلى لمملكة الجديدة باعتبارها كيان غير شرعي لا يحظى باعتراف البابا (لم تسو وضعية "الفاتيكان" تمامًا مع الدولة الإيطالية الجديدة إلا سنة ١٩٢٩ أي بعد ستين سنة تقريبا من التوحيد في ١٨٦٨). ولم تكن تلك الانقسامات الجهوية فحسب هي المشكلة في تدعيم بنية الدولة القومية في عصر "جرامشي" بل انضمت اليها أسقام متصلة بالتحديث الاقتصادية، خاصةً اشتعال الصراع الطبقي مع تكثيف وتيرة التصنيع، وهو ما أخذ أشكالًا شتى لتنظيمات عمالية نقابية وحزبية اشتراكية أو راديكالية شيوعية وفوضوية، تقاطعت مع قضايا الإصلاح الزراعي في بلد كان لا يزال جل سكانه يعيشون في الريف، ويخضع الجنوب منه لممارسات وعلاقات ملكية إقطاعية.

وقد عاش "جرامشي" في ذلك الظرف تمامًا لبلد على هامش الرأسمالية الأوروبية الصناعية مركزها في الشمال الغربي لأوروبا (بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا) يمر بتحولات الحداثة المؤلمة دفعة واحدة: مركزة السلطة وتكوين دولة قومية من ناحية، والتحول الرأسمالي والتصنيع من ناحية أخرى. وفي خضم ذلك التضارب في الهويات التي من المفترض أن ينتمي إليها الأفراد كمواطنين في دولة حديثة، لاحظ "جرامشي" أنّ إلحاق إيطاليا بالنظام الرأسمالي العالمي لم يؤدِ إلى تحديث العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في أرجاء البلاد الأشد تخلفًا، سيما في الجنوب الذي أتى منه "جرامشي" نفسه والمولود في "صقلية"، بل تحدث "جرامشي" عما أسماه "التمفصل" "Articulation" بين علاقات ما قبل رأسمالية من ناحية، والتبادل في السوق العالمية من ناحية أخرى. فمثلًا استخدمت العلاقات الإقطاعية في "صقلية" من قبل العائلات المالكة، وهي علاقات قديمة قبل-رأسمالية بامتياز فيها الفلاحون أقرب لعبيد الأرض يعملون دون الحصول على أجر نقدي. ثم بـ "صقلية" تقوم بالإنتاج من أجل المراكز الرأسمالية في شمال إيطاليا وأوروبا، ونتج عن هذا تكريس العلاقات الإقطاعية في "صقلية" بدلًا من تفكيكها (قصص القطن في مصر والبن في البرازيل وكولومبيا والسكر في جزر الكاريبي والموز في أمريكا الوسطى شبيهة). وكانت ملاحظة "جرامشي" هذه ذات أهمية بالغة فيما بعد موته بعقود

طويلة عندما بدأ الحديث عن مستقبل بلدان آسيا وإفريقيا ما بعد الاستقلال في الخمسينيات والستينيات، وما إذا كان اندماجهم في السوق العالمية بنفسه كاف لتحقيق الحداثة على النمط الرأسمالي داخل تلك المجتمعات، وكان التخوف – الذي ثبت أنه في محله – أن الاندماج في السوق الرأسمالية الذي تم من خلال الإلحاق الكولونيالي القسري، أعاد إنتاج الكثير من العلاقات ما قبل الرأسمالية كالقبلية والطائفية والتحزب العرقي والعلاقات الأبوية وسمح لها بالاستمرار بل وبالازدهار طالما أدت وظائف معينة في إطار النظام الرأسمالي العالمي. ومن هنا كانت ملحوظة "جرامشي" بالغة الدلالة أنّ ثمة مجتمعات (كحال جنوب إيطاليا) "محشورة" في تخلفها الاقتصادي والاجتماعي لا لكونها منبتة الصلة بالنظام الرأسمالي العالمي، بل للعكس تمامًا كونها قد دُمجت فيه كهوامش تنتج سلعًا أولية أو تصدّر العمالة الرخيصة غير الماهرة (بما في ذلك العبودية في العالم الجديد، التي أثبتت قدرة على البقاء والتمدد والانتشار لإنتاج رأسمالي للقطن في جنوب الولايات المتحدة والموز وقصب السكر في الكاريبي ومنتجات المناجم في شمال شرق البرازيل). وربما أمكن في ذلك السياق فهم تكريس الطائفية والعشائرية في العراق بعد ٢٠٠٣ على أيدي السلطات الأمريكية تحت زعم ديمقراطية المحاصصة في العراق.

ربط هنا "جرامشي" بين التخلف الاقتصادي وحالات التحول الرأسمالي المتعثر من جهة، بضعف الدولة القومية الحديثة من جهة أخرى، الذي يتجلى في غياب أي محتوى حقيقي للمواطنة مقارنةً بالتجارب الغربية السابقة لنشأة الدول القومية الحديثة (دولة الحق والقانون). ولأنّ "جرامشي" ماركسي فقد فسر التخلف السياسي هذا بالتخلف الاقتصادي. لكنّه لم يقف عند هذا بل تجاوز الإطار الماركسي المادي التقليدي إلى تناول مفهومي الثقافة والمجتمع المدني، إذ اعتبر أنّ بلدًا هامشيًا كإيطاليا في مطلع القرن العشرين أوجد من الدولة القومية قشرة في صورة مؤسسات أسستها الملكية، ولكنّها عجزت عن انتزاع الشرعية اللازمة أو تثبيت هوية مشتركة تقوم على الولاء للدولة المركزية في مواجهة الولاءات الجهوية والدينية والطبقية. ونتج عن هذا عدم قدرة تلك الدولة على احتواء الصراع الاجتماعي بتجلياته المتعددة، خاصةً مع تفاقم الصراع الطبقي بعد الحرب العالمية الأولى، واستشعار الطبقات الرأسمالية والإقطاعية في الريف لمخاطر قيام نظام شيوعي في إيطاليا على وقع الثورة البلشفية في روسيا في ١٩١٧. ومهد هذا السبيل أمام قيام الفاشية، التي هي نقيض لدولة الحق والقانون، ونقيض للمجتمع الليبرالي المؤسس على الحريات الفردية، إذ تقوم الفاشية في المقابل على تصورات لعبادة وتقديس الدولة، ودمج الأفراد في الدولة في تصور عضوي أولي يقوم على ماضي أسطوري للإمبراطوريات المندثرة (روما القديمة في حالة إيطاليا "موسوليني") أو على ذكريات رومانسية مختلقة عن القبائل في الزمن السحيق، دلالةً على الطهر والتفوق الثقافي والعرقي (ألمانيا النازية)، وكلها تناقض العقلانية التي قامت كرمزية أيديولوجية لكافة التحولات الحداثية في أوروبا منذ عصر التنوير في القرن الثامن عشر.

إنّ هذه المأساة التي عايشها "جرامشي" التي حصدت حياته هي نفسها بعد قضاء عدة سنوات معتقلًا في معسكر فاشي، أرجعها ببراعة تحليلية وتنظيرية مذهلة إلى غياب أو افتقاد "الهيمنة الثقافية" للبرجوازية على المجتمع ككل في تلك المجتمعات المتخلفة اقتصاديًا. ويُقصد بالهيمنة هنا تمكّن الطبقة البرجوازية من وضع الأطر المعيارية للحياة العامة بما يحدد ملامح الصراع الطبقي نفسه وبما يحتويه ضمن مؤسسات دولة الحق والقانون الوطنية، وما يتبعها من ديمقراطية تمثيلية تتيح الحكم بالرضاء "Ruling by consent" من خلال الانتخابات وفي ظل تمتع المواطنين بحريات وحقوق أساسية، وهو الحال في البلدان المتقدمة رأسماليًا مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، التي أظهرت مؤسساتها قدرًا كبيرًا من الثبات منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، والقدرة على امتصاص الصراع الطبقي حتى مع الكساد العظيم واندلاع الحرب العالمية الثانية. أما إيطاليا وألمانيا، فقد كان مصيرهما إلى الفاشية بصيغها المختلفة، التي اعتبرها "جرامشي" تجليات للحكم بلا رضاء، للحكم بإرهاب الدولة، وبمصادرتها للحقوق والحريات الأساسية، لأنها مجتمعات ببساطة شديدة لا تضمن للديمقراطية التمثيلية أن تستوعب الصراع الطبقي أو أن تتحمله.

لا تتحقق الهيمنة في مؤسسات الدولة ولا في فاعلي السوق الحرة بل تتحقق طبقًا لـ "جرامشي" في جنبات المجتمع المدني، وهو المساحة المتروكة للتفاعل الطبقي (فـ "جرامشي" مفكّر ماركسي في نهاية المطاف)، حيث تتحقق من خلال فعالياته المتنوعة الهيمنة الأيديولوجية للبرجوازية، ومن تجلياتها المواطنة القانونية والحريات العامة والانتخابات والتعدد الحزبي، ومن المجتمع المدني هذا تخرج وتتثبت مؤسسات الدولة. لكن يرتبط الموضوع بالتحول الرأسمالي القادر على إفراز برجوازية تسيطر على وسائل الإنتاج من خلال الملكية الخاصة من جانب، وتنتج الثقافة الوطنية المهيمنة من جانب آخر، ما يعضد عمل مؤسسات الدولة القومية الحديثة، ويمكّن من الحكم بالرضاء العام. ولا يجري هذا فحسب من خلال التلاعب الفكري وخلق الوعي الزائف من جانب البرجوازية في مواجهة البروليتاريا والطبقات الأخرى ضحية الاستغلال كما كان التصور الماركسي الكلاسيكي، بل تأتي الهيمنة لتعكس واقعًا ماديًا ملموسًا في الحياة اليومية في المجتمعات الرأسمالية المتطورة يتمثل في ارتباط المصالح الاقتصادية المباشرة للطبقة المستغَلة نفسها باستمرار وثبات نمط الإنتاج الرأسمالي. ويكون المجتمع المدني بفعاليته وأنشطته والمجال العام الذي يفرزه هنا انعكاسًا وتكريسًا للهيمنة البرجوازية هذه، كما كان الحال على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨، التي اتخذت مؤسساته الديمقراطية بدعم من قطاعات كبيرة من الرأي العام قرارات بتخصيص ٧٠٠ مليار دولار من الحكومة الفدرالية لإنقاذ المصارف الكبرى، لأنّ مصالح الاقتصاد ككل المباشرة –بما في ذلك مصالح العمال أنفسهم – مرتبطة بعدم انهيار النظام ككل. فهكذا تكون الهيمنة.

وعودة لغياب الهيمنة فإنّ "جرامشي" قد قدم نموذجًا تفسيريًا بنيويًا بحديث عن درجة التطور الرأسمالي وما يستتبعه من ضعف للبرجوازية في حالة عدم اكتماله أو في حالة تخلفه، ولكنه أردفه بعدد من المتغيرات الوسيطة على رأسها الثقافة وهي الأداة التي تتحقق بها الهيمنة الطبقية للبرجوازية والمجتمع المدني وهو المجال الذي تتحقق فيه تلك الهيمنة. ويضيف هذا النموذج الكثير عند دراسة حالات في العالم العربي، فالبرجوازية فيها ضعيفة لأنّ درجة التحول الرأسمالي وتعمقه ونجاحه محدودة لأسباب عدة بعضها تاريخي وبعضها الآخر ناتج عن ترتيبات مؤسسية سياسية واجتماعية مناهضة له تمكنت من إعادة إنتاج نفسها عبر الزمن على الرغم من تكلفتها الاقتصادية الباهظة على المدى البعيد. ونتيجة هذه الظروف البنيوية يمكن فهم المحددات أو الأسقف (جمع سقف) التي تحول دون تحقّق تلك الهيمنة في المجتمع المدني في المجتمعات المتخلفة عن الرأسمالية في المركز، الذي يظل أقرب لكونه مجتمعًا أهليًا لا مدنيًا يعج بفاعلين ليسوا فحسب غير حكوميين بل بقيم وممارسات تقوض من استقرار وثبات مؤسسات الدولة القومية الحديثة القائمة على المواطنة. والعالم العربي هنا بالطبع يضم حالات متنوعة ودرجات متعددة من حيث قوة مؤسسات الدولة القومية. ففي حالات مثل مصر وتونس وإلى حد ما المغرب، تمكنت الحركات الوطنية من الاستفادة من عوامل جغرافية تاريخية يضيق المقام بشرحها تفصيلًا من إنشاء هويات وطنية قوية إلى حد ما، وإخضاع الهويات الجهوية والقبلية والطائفية للولاء للدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ولكن تمثل الإشكال في هذه الحالات في سلطوية الدولة ومصادرتها للحريات العامة ما حال دون تبلور مجتمع مدني إلا جيوب هنا وهناك عادة ما تفتقد للعمق وللقواعد الشعبية الواسعة والراسخة. وهذا وجه آخر من المأزق "الجرامشوي" فتلك الحالات من دول ما بعد الاستقلال في العالم النامي لم تكن فيها البرجوازية قادرة على فرض هيمنتها من خلال مجتمع مدني نشط يقوم على مؤسسات سياسية ضامنة لحرية التعبير والتنظيم، ومن ثم استلزم بناء الهوية الوطنية درجات مرتفعة من القمع وإخضاع المجال العام لسيطرة بوليسية مستمرة مع إدماج الكيانات المهنية والنقابية والتعاونيات في بيروقراطية الدولة حديثة الاستقلال قاتلة بذا أي مساحة حقيقية لتطور كيانات تطوعية جماعية.

وعلى النقيض من تلك الحالات التي قطعت فيها الدول الوطنية شوطًا لا بأس به كانت هناك حالات أخرى لدول حظيت بحدودها وحكوماتها المركزية كنتاج ترتيبات استعمارية لاحقة بانهيار الدولة العثمانية. وهذه عانت من ضعف مستدام في فرص فرض هيمنتها من خلال المجتمع المدني في مواجهة فاعلي المجتمع الأهلي من العشائر والطوائف، التي انتهى بها المطاف أن تشاركت السلطة الفعلية مع الحكومات المركزية، مضعفة قدرة تلك الأخيرة على ممارسة بعض الأنشطة الأساسية باحتكار العنف (حالة اليمن الشمالي) أو ما استدعى تجارب شمولية وبالغة العنف لتعويض افتقاد الهيمنة كحالات العراق وسوريا وليبيا القذافي، التي انتهت هي نفسها إلى بناء سلطة الحكومة المركزية من خلال شبكات عائلية وقبلية وطائفية مكنت تلك النظم من البقاء لعقود طويلة في ظل افتقاد تأييد شعبي لها أو حتى امتلاكها لمشروعات سياسية مرتبطة بالكيانات التي تحكمها (الارتباط

بالمشروع القومي العربي المتجاوز من الأصل للدول القومية نفسها بل والناظر إليها باعتبارها مكونات غير شرعية من بقايا الاستعمار لصالح كيان عربي وحدوي افتراضي ينبغي إنجازه). ولكنها في النهاية أثبتت هشاشتها لا فحسب كأنظمة سياسية بل كدول كما يظهر اليوم في الحالات الثلاث المشار إليها.

بيد أن افتقاد الهيمنة البرجوازية أظهر نفسه في حالات أقل درامية وبؤسًا بعد الثورات العربية مثل تونس ومصر، وبالأخص تلك الأخيرة، إذ أنّ هوامش العمل المدني ووجود رأس مال اجتماعي حتى في ظل النظم السلطوية لما بعد الاستقلال، مكنت من تكوين مجال عام نوقشت فيه السياسة والشأن العام في تحد لسلطة الدولة، وتحت وطأة القمع أو تهديدات مستمرة به أمنيًا وقضائيًا. وخرجت في المجال العام هذا حركات احتجاجية تمكّنت من توجيه ضربات قاصمة -ولكن لم تكن قاتلة- للإدارة الأمنية والنظم القائمة على المحسوبيات العائلية لنظامي "مبارك" و"بن علي"، ولكن حدود الخطاب المعادي للسلطوية توقّف هناك عند مناهضة السلطوية والفساد المالي والإداري والفشل الاقتصادي، أي عند الخطاب الاحتجاجي، ولم يتمكن من حل معضلات الجدل السياسي حول بعض المسائل الأساسية في علاقة الدين بالسلطة السياسية وعلاقة الدين بالمجال العام، في ما عرف بالصراع الإسلامي أو العلماني أو أيا كان الاسم الذي أُطلق عليه.

إنّ وجود مثل ذلك الاستقطاب بعد انتفاضات شعبية ضد النظم السلطوية كان علامة على غياب هيمنة الديمقراطية الليبرالية في المجتمع المدني، التي كان مفترضًا أن تحسم تلك الجدالات بأن تمثّل الإطار الأوسع للاختلاف بدلًا من التصارع حول شروط إعادة إنتاج السلطوية. وانعكس هذا الصراع في المجتمع المدني فورًا على المجال السياسي. ففي مصر تسبّب في تحطيمه بشكل مبكر لصالح محاولات إعادة تأسيس للسلطوية بخطاب وطني يركز على محاربة الإرهاب تارة ومطاردة المؤامرات العالمية تارة أخرى، وفي تونس تحقق بعض الاختراق لصالح هيمنة الديمقراطية كإطار بانتزاع تنازلات أيديولوجية هامة من حركة النهضة في ما يتعلق بأسس المواطنة، خاصة في ما يتعلق بحقوق النساء. لكن يظل الترتيب في جملته هشًا، وأقرب ما يكون نتيجة لضعف كافة الأطراف واضطرارها لقبول التعدد السياسي ومشاركة السلطة لعدم قدرة أي منها على إقصاء الآخر منه رضوخ الجميع لتصورات أيديولوجية ليبرالية واحدة تناقش من خلالها – لا حولها – الاختلافات السياسية والاجتماعية انطلاقًا من مبادئ حرية الفكر والعقيدة والتعبير والتنظيم والمساواة القانونية للجميع بغض النظر عن الدين أو النوع أو العرق.

المجتمع المدني والسياسة: مساحة خاصة أم كيان جماعي؟

تجدد الاهتمام بدراسة المجتمع المدني في علاقته بالتحول الديمقراطي في أرجاء العالم المختلفة بدءًا من الثمانينيات مع انهيار النظم السلطوية في جنوب أوروبا والحكم العسكري في أمريكا اللاتينية ثم مع انحلال الاتحاد السوفيتي وانطلاق التحول الديمقراطي في دول شرق ووسط أوروبا في التسعينيات. فبينما انصب الجسم الرئيسي لدراسات التحول الديمقراطي على دراسة الاتفاقات السياسية بين النخب والمؤسسات الدستورية "Institutions and constitutions" بمعنى الترتيبات الرسمية لتوزيع القوة داخل جهاز الدولة وبين الدولة والمجتمع باعتبارها العنصر الأكثر أهمية لإنجاز التحول من السلطوية إلى الديمقراطية، فقد ذهب فريق أصغر إلى دراسة الشروط الاجتماعية الأوسع والأعمق لإنجاز وإنجاح التحول الديمقراطي، وذلك بالنظر للمجتمع المدني بمعنى الفاعلين والفاعليات التي لا تتبع السوق أو الدولة، والتي لعبت دورا في الضغط من أجل إنهاء السلطوية من خلال حشد الرأي العام أو إنشاء شبكات لحماية المعارضين والمثقفين المستقلين كحال بولندا وحركة تضامن العمالية في السبعينيات والثمانينيات، أو حتى الدوائر الأقل تنظيما التي شكلت حياة ثقافية مستقلة عن أجهزة النظم الشمولية الأيديولوجية كالدور الذي لعبه المثقفون المجريون والتشيك في نفس الفترة، وأسهموا به في إسقاط النظم الشيوعية هناك، والتمهيد للتحول الديمقراطي. انتقد ذلك التيار الأكاديمي الإفراط في التركيز على المؤسسات الرسمية وعلى النخب السياسية الذي تحراه دارسو التحول الديمقراطي مثل "فيليب شميتر" و"جويرمو أودونيل"[8] و"لاري دياموند"[9]، ورأوا في المقابل أنّ إسقاط السلطويات على اختلافها سواء في شرق ووسط أوروبا أو في أمريكا اللاتينية من قبل، وما تلاه من تحول سياسي لم يأت سوى على وقع تحول مجتمعي أوسع من مجرد اتفاق النخب القديمة والجديدة، وبتحرك مستمر من فاعلين ينتمون للمجتمع المدني بمعناه الواسع، نشطوا في مقاومة السلطوية والشمولية عن طريق طرح "السياسي" "The political" أي القضايا العامة التي تدور حول كيفية تنظيم السلطة في المجتمع خارج الفضاءات التي تهيمن عليها أجهزة الدولة السلطوية سواء الأمنية والحزبية أو الأيديولوجية، ومن ثم أسهموا في خلق مجال عام وأطلقوا نقاشا عاما كان في مجمله خصم من النظم السلطوية التي تقوم على تأميم المجتمع المدني ومصادرة المجال العام.

كانت هذه الملاحظات كفيلة بإطلاق نقاش في الدوائر الأكاديمية وصنع السياسات حول الرابط لا فحسب بين المجتمع المدني ووجود مجال عام نشط من جهة، وحفظ المؤسسات الديمقراطية واستمرارها من جهة أخرى، بل أيضا عن العلاقة بين هذين العنصرين معا والتحول الديمقراطي في البلدان النامية، ومن ثم فتح الباب أمام دراسة المجتمع المدني وتجلياته وفعاليته في ظل نظم سلطوية أو في فترات التحول من السلطوية، وما إذا كانت تلك الفاعليات تعد مجتمعا مدنيا بالفعل أم مجرد أشباح لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني، بافتقادها لأسس

---

[8] O'donnell, Guillermo, and Philippe C. Schmitter. *Transitions from authoritarian rule: Tentative conclusions about uncertain democracies*. JHU Press, 2013.

[9] Diamond, Larry, Juan Linz, and Seymour Martin Lipset. "Democracy in Developing Countries, Volume 3: Asia." *Boulder, CO: Lynne Rienner* (1989).

حريات التعبير والتنظيم، أم أنها يمكن بالفعل أن تمهد لتحول في المؤسسات السياسية نحو الديمقراطية، ولو بالتدريج وبلعب أدوار مساعدة لفاعلين سياسيين ومجتمعيين آخرين؟

إنّ محاولات الربط بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (من عدمه) تستلزم إعادة النظر في أي مجتمع مدني على وجه التحديد يظهر أو ينشط في السياقات السلطوية، إذ يبدو أنّ تعريف المجتمع المدني الغالب في الأدبيات الليبرالية، باعتباره تلك المنظمات والكيانات التطوعية غير الحكومية وغير الهادفة للربح وافتراض علاقة ما بينه وبين التحول الديمقراطي هو أمر ينطوي على مبالغة تصل إلى حد عدم الدقة من زاويتين:

أولهما هو الخلط المشار إليه بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني بجمع كافة الأشكال التطوعية معا بما فيها تلك التي قد تكون مستندة إلى علاقات قبلية أو منظمات إقصائية تقوم على غير مبادئ المواطنة أو حتى تمتلك تصورا عن السلطة العامة والمجال العام بما يناقض المساواة القانونية المفترضة لجميع المواطنين، فهذه قطعا من الصعب أن تُعد ضمن فاعلي المجتمع المدني الدافع باتجاه التحول الديمقراطي، وإن كانت على غير وفاق مع النظم السلطوية القائمة كحال التنظيمات الإسلامية في العديد من البلدان العربية، التي قد تحتل مواضع المعارضة من النظم السلطوية ولكن لصالح تصورات سلطوية أخرى مبنية على تأويلات دينية.

ثانيهما هو افتراض أن الأنشطة التطوعية المستقلة عن الحكومة هي في حد ذاتها قد تعمل للدفع باتجاه التحول الديمقراطي، وهو أمر غير دقيق، إذ مما لا شك فيه أن انتشار الانشطة التطوعية والتنظيمية الحرة بين الناس قد يكون أمرا حميدا من حيث تكوين رأس مال اجتماعي للأفراد والمجموعات بما يزيد من الموارد المتاحة لهم، ويرفع من قدراتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن رأس المال الاجتماعي في هذه الحالات يكون خاصا وليس عاما بمعنى أنه يكون أقرب لتعريف السوسيولوجي الفرنسي الشهير "بيير بورديو"[10]، الذي كان يرى رأس المال الاجتماعي والثقافي بمثابة أصل يملكه الفرد في المجتمع يتلقاه عبر شبكات عائلية وعبر طرائق التنشئة والتعليم ما يحدد فرصه للنفاذ إلى الموارد الاقتصادية والسياسية (السلطة)، وقد يكون رأس المال الاجتماعي هذا جماعيا أي يشمل عددا من الأفراد في مجتمع فرعي ما على أساس محلي (الجيرة في الحي أو الانتماء لجهة جغرافية) أو طائفي أو عرقي (الشبكات المبنية على الانتماء لهوية فرعية مشتركة)، ولكنه هنا يكون بعيدا كل البعد عن مفهوم رأس المال الاجتماعي الذي تحدث عنه "روبرت بتنام"، والسابق عرضه، والذي يقوم على أخلاقيات معممة تتميز بالشمول في تنظيم التفاعلات بين أفراد المجتمع دون افتراض ارتباطهم ببعضهم البعض من خلال روابط مباشرة أو الانتماء لمجتمعات فرعية، ومن ثم فإن انتشار

[10] Bourdieu, Pierre. "Cultural reproduction and social reproduction." *London: Tavistock* (1973): 178.

الأنشطة التطوعية ثقافية كانت أو اجتماعية أو ترفيهية أو خيرية قد تؤثر إيجابًا أو سلبًا على فرص التحول الديمقراطي، ولكن يكون هذا التأثير غير مباشر في أغلب الأحوال ما لم تصبح القضايا العامة (أي السياسة) محورًا من محاور ذلك النشاط الجماعي، وبالتالي تخلق هنا مجالًا عامًا يناقش السياسة بعيدًا عن الوصاية السلطوية للدولة وأجهزتها.

إذن يمكن أن نخلص مما سبق إلى أنّ المجتمع المدني القادر على الدفع باتجاه التحول الديمقراطي هو ذلك الذي يخلق مجالًا عامًا أو تدور أنشطته حول إعادة تعريف القضايا العامة وطرائق ممارسة السياسة العامة سواء داخل أجهزة الدولة أو في علاقة الدولة بالمجتمع، وأن يكون ذلك بمحتوى أيديولوجي ديمقراطي، ويصبح المجتمع المدني في تلك الحالة سواء عُرف كفضاء للفاعليات التي تناقش الشأن العام (أي كمجال عام) أو كمجموع فاعلين رسميين أو غير رسميين يعملون تطوعيا على تلك القضايا، هو مجتمع سياسي وليس فحسب مدنيا لأنّه تحديدًا يحتل ذلك الحيز حيث يجري تناول السياسة بعيدًا عن الدولة، وهو أمر مشكل بطبيعته في السياقات السلطوية، وإن سمحت بهامش ضيق لحرية التعبير (وليس التنظيم) كما كان الحال في العقد الأخير من عهد "حسني مبارك" في مصر أو الحال في المغرب منذ تقلد :محمد السادس" سدة الحكم أو الأردن منذ التسعينيات، فإن ذلك الهامش يظل خاضعا للإدارة الأمنية والقضائية بما يجعل شاغليه محط تهديدات دائمة كتلك التي تتعرض لها المعارضة السياسية.

هل من مجتمع مدني في ظل نظام سلطوي؟

قدّم الجزء الأول من الورقة للارتباط التاريخي بين تطور الدولة القومية والرأسمالية والمجتمع المدني في الغرب، وكيف أنّ ميلاد مساحة للتفاعل الحر بين أفراد المجتمع لم يكن ممكنًا إلا بالتوازي وبالتزامن مع تطور دولة الحق والقانون، التي كفلت من ناحية المساواة القانونية بين جميع المواطنين، وقدمت الضمانات المؤسسية لممارستهم حرياتهم بعيدا عن تدخل الدولة أو وصايتها. ومن ثم يكون سؤال في محله ما إذا كان ممكنًا لمجتمع مدني أن ينشأ في غياب دولة الحق والقانون أي في ترتيب سياسي غير ليبرالي.

إنّ الإجابة البديهية قد تكون بالنفي، ولكن المشكل في مثل هذه الإجابة هو أنها تفتقد المرونة وتغفل التطور التاريخي بأن تقف عند المجتمع المدني كما يبدو اليوم في العالم الغربي وبالأخص في الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية بعد رسوخ الديمقراطية الليبرالية في تلك المجتمعات، ولا تنظر للأمر في تطوره الطويل وغير الخطي والحافل بالشد والجذب، الذي ولد من خلاله المجتمع المدني وتشكلت علاقته بالدولة. ومن هنا فليس بالإمكان القول إنه ثمة طريق واحد يمكن سلوكه صوب دولة الحق والقانون والمجتمع المدني، وإن هذا الطريق

لا يكون إلا ما تم المضي فيه من قبل في بلدان العالم الغربي شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، وفي هذا تجاهل لتعدد التجارب الغربية ذاتها، وإغفال للطبيعة الاجتماعية لمثل تلك التحولات على نحو يستعصي على تحديد جملة من الشروط المسبقة وكأنها قوانين حديدية لا فكاك منها كتلك التي تحكم الظواهر الطبيعية أو المعادلات الرياضية، وهو ما ليس دقيقًا. ومن هنا لا يمكن القول ببساطة إنّه لا وجود للمجتمع المدني في السياقات العربية أو السلطوية عامة، لأن الظواهر الاجتماعية والسياسية في تلك البلاد معقدة ومركبة وتتميز بالتعدد وبالتفاوت على نحو قد يجعله من الممكن وجود عناصر ما من المجتمع المدني، أو مظاهر ما مهما بلغت من النقص أو من الانتقاص، كما تفتح الباب على مصراعيه أمام رصد الفعاليات المجتمعية في علاقتها بالتحول السياسي والاقتصادي، وكما هو ظاهر للمتابعين فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد أثبتت في السنوات القليلة الماضية أنها بعيدة كل البعد عن الجمود أو السكون، وأنها بصدد تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة، وسوف تستمر في الأغلب لسنوات طويلة مقبلة.

هل يدفع ذلك المجتمع المدني باتجاه الديمقراطية؟

ذهب "نزيه أيوبي" في كتابه الرائد "تضخم الدولة العربية"[11] إلى أنّ غالب الدول في العالم العربي تجمع بين صفتي السلطوية والضعف، وهو ما قد يبدو للبعض لأول وهلة كتناقض إذ أن السلطوية، خاصة في نظم بالغة القمعية كنظامي البعث في العراق وسوريا على سبيل المثال أو نظام "الحسن الثاني" في المغرب و"القذافي" في ليبيا – عادة ما تعتبر علامة على قوة الدولة في مواجهة المجتمع، وهو ما يرفضه "أيوبي". وفي المقابل يعرّف قوة الدولة بامتلاكها القدرة المؤسسية والسياسية على اختراق وتغيير العلاقات الاجتماعية، وليس فحسب ممارسة القمع والعنف ضد فاعلين مجتمعيين. وينحو "أيوبي" نحو "جرامشي" في اعتبار أنّ الدول العربية - على اختلاف أشكال نظم الحكم فيها- تفتقد للهيمنة الأيديولوجية نظرًا لتخلفها عن ركب الرأسمالية، وهو ما أدى لغياب برجوازية قوية عن المشهد عند تحقق الاستقلال في منتصف القرن العشرين، وهو ما يفسر انتقال الأمر بعد الاستقلال إما لنظم عسكرية أو لنظم تقليدية أغلبها يستند إلى شرعية قبلية كحال مشيخات الخليج الكثيرة أو لشرعية دينية كالمغرب أو إلى الاثنين معًا كحال السعودية. وحازت الدولة العربية على القدر الأكبر من مقدرات مجتمعاتها الاقتصادية والبشرية، وهو ما حدا بـ "أيوبي" إلى اعتبارها علامات على التضخم سواء في بيروقراطياتها أو في سلطتها إزاء المجتمع والاقتصاد، وذلك كله نظرًا لانتقال عبء تحديث المجتمعات العربية إلى الدول حديثة الاستقلال فيها، أو هكذا ظل الزعم، ولكن على أرض الواقع جمعت الدول العربية في غالبها بين ضعف قدراتها المؤسسية وافتقادها للهيمنة على مجتمعاتها وبالتالي عدم القدرة على اختراقها بغية تحديثها وتغييرها، وبين سلطوية شديدة.

---

[11] Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab state: Politics and society in the Middle East*. IB Tauris, 1996.

ويتقاطع حديث "جوئيل ميجدال" في كتابه الشهير "الدولة في المجتمع"[12] مع حديث "أيوبي"، فـ "ميجدال" يرى الدولة العربية، مثلها كمثل العديد من الدول حديثة الاستقلال في العالم النامي، ضعيفة مؤسسيًا وأيديولوجيًا في مواجهة مجتمعاتها، بحيث يتطلب فرضها السيطرة خاصة في المناطق الجغرافية النائية عن المركز أو العاصمة، التحالف الرسمي أو الضمني مع هياكل الضبط الاجتماعي التقليدية كالقبائل وزعماء الطوائف والعائلات المالكة للأراضي. ويكون محصل ذلك هو نزع أي قدرة للدولة الحديثة على اختراق وتعديل العلاقات في مجتمعاتها بل غالبًا ما يحدث العكس فتخترق العائلات والطوائف والعشائر الدولة، وتحصل على مواردها وتخضع استخدامات السلطة لها في صراعاتها المحلية ومن أجل تكريس سطوتها، على النحو الذي قد يفسر لنا الطابع الطائفي/العشائري لنظم تدعي الثورية وتتخذ من الجمهورية شكلا كما كان العراق تحت صدام وسوريا تحت حكم الأسرة "الأسدية" و"ليبيا" القذافي ناهيك عن حالة مثل لبنان التي هي أقرب لجمهورية الطوائف قبل وبعد اتفاق الطائف، بينما تأسست الملكيات في العالم العربي صراحة على تحالفات قبلية موروثة من ترتيبات مع الاستعمار الأوروبي ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة.

من ثم يمكن القول بالإجمال إنّ ظروف نشأة الدول العربية لا تسمح بالحديث عن مجتمع مدني، فهذه مجتمعات تعيش تحت نظم سلطوية تصادر الإطار القانوني اللازم لتأسس مجتمع مدني يعكس الإرادات الحرة والأنشطة التطوعية للمواطنين، وفي ذات الوقت فهي مجتمعات غير حداثية تغلب عليها العلاقات قبل الرأسمالية وتسيطر فيها على سلطة الدولة تصورات قوة لطوائف وعشائر وعائلات بما يناقض أسس المواطنة اللازمة لقيام دولة قومية حديثة. ومع هذا كله، فقد خرجت إلى الوجود طيلة العقود الماضية أشكال مختلفة من التنظيمات والفعاليات التي يبدو وأنها تتفق والمفهوم الليبرالي للمجتمع المدني: تطوعية لا حكومية ولا تهدف للربح، وقد ارتبط انتشار تلك الأشكال والفعاليات بظرفين الأول منهما وجود هوامش حرية تظهر تسامح النظم السلطوية مع بعض الأنشطة التطوعية، وهو ما كان الحال في مصر ما بعد "عبد الناصر" وخاصة مع محاولات "السادات" ومن بعده "مبارك" لإسباغ بعض مظاهر الديمقراطية على نظام الحكم بالتزامن مع التقارب مع المعسكر الغربي في أثناء الحرب الباردة، ثم مع هيمنة الخطاب الليبرالي المعولم بعدها، ما تحقق كذلك في حلفاء غربيين آخرين كالأردن والمغرب بعد وفاة الملك "الحسن"، كما كان ذلك الهامش دائما قائمًا في لبنان بحكم الضعف التاريخي للدولة المركزية، ولكنه في المقابل غاب كليًا عن الحالات الشمولية "الممانعة" كالعراق وسوريا وليبيا والجزائر، وكذلك عن تونس تحت "زين العابدين بن علي" رغم توجهات النظام العلمانية والغربية. وقد كانت الحالة المصرية خاصة مثيرة للانتباه إذ أنها من الحالات القليلة في العالم العربي الأقرب لتحقق نموذج الدولة

[12] Migdal, Joel S. *State in society: Studying how states and societies transform and constitute one another*. Cambridge University Press, 2001.

القومية بحكم غياب هويات دون قومية تهدد وحدة كيان الدولة وتفرز مشروعات نقيضة لشرعيتها (تقع تونس وإلى حد أقل المغرب في نفس الخانة وإن أعاق تطور مجتمع مدني في تونس إفراط نظام "بن علي" في سلطويته وعدم تسامحه مع أي هامش للتنظيم المستقل ناهيك عن المعارضة).

يكون السؤال إذن هو كيف أثر المجتمع المدني في مصر الذي عاش وتعايش مع سلطوية "مبارك" على فرص البلاد في التحول الديمقراطي؟ تتعدد الإجابات إلى درجة التضارب. كانت "منظمات المجتمع المدني" في مصر خاصة مادة للكثير من الدراسة والتحليل منذ تسعينات القرن الماضي، وتماشى هذا مع الأدبيات المشار إليها أعلاه التي ربطت بين فرص التحول الديمقراطي الناجح بوجود مجتمع مدني، وقد قدمت بعض الأدبيات ردًا إيجابيًا عن دور محتمل للمجتمع المدني المصري في التحول الديمقراطي باعتباره مساحة تحظى بقدر من الاستقلال عن الدولة، ومن ثم يقف بمثابة أرضية للتفاعل الحر بين المواطنين، وقد يصلح كمنصات لإطلاق النقاش العام حول السياسة وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. ومن هنا كان منطق تقديم الدعم للمجتمع المدني هذا من الخارج من الدوائر الحكومية وغير الحكومية الغربية المهتمة بإنجاح التحول الديمقراطي في شتى بقاع العالم، خاصة في سياق التحولات في شرق ووسط أوروبا بعد سقوط الشيوعية. وقد كانت تلك الأدبيات الليبرالية (سياسةً واقتصادًا) ترى المجتمع المدني (أو ما يحمل بعض سماته) كخير مطلق طالما تحققت له مساحة فعلية من الاستقلال الإداري والمالي عن الدولة، وهو بالطبع ما لم يكن متحققًا مع العديد من الجمعيات الأهلية في الحالة المصرية التي كانت تعمل في مجالات تنموية وفي تقديم الخدمات بالأساس، والتي كانت تتبع جهات ما من الدولة بصورة رسمية (فيما جرى تسميته بالمنظمات الحكومية غير الحكومية Governmental NGOs or GONGOs)، أو بصورة رسمية في صورة الجمعيات التي تتبع محاسيب للنظام أو أعضاء في حزبه الحاكم، فهذه كلها أقرب إلى أن تكون امتدادات بيروقراطية للدولة عنها مجتمع مدني[13].

بيد أنّ القراءة المتفائلة والمبسطة للمجتمع المدني باعتباره خيرًا خالصًا قد اصطدمت سريعًا مع أوجه عوار ونقص في ذلك "المجتمع المدني" حتى مع تحقق صفة عدم الحكومية فيه أي استقلاليته الفعلية والإدارية عن الدولة. فمن ناحية أظهرت دراسات كـ "أماني قنديل"[14] ثم "مها عبد الرحمن"[15] أنّ الجزء الأكبر من الظاهرة التنظيمية التطوعية في مصر تأخذ شكل جمعيات دينية الطابع أو الخلفية ذات أهداف دعوية وخيرية، وأنّ

---

13 انظر على سبيل المثال للأعمال التالية:

Menza, Mohamed Fahmy. *Patronage Politics in Egypt: The National Democratic Party and Muslim Brotherhood in Cairo*. Routledge, 2012.
Ismail, Salwa. "Infrastructures of oppositional action." *The Routledge Handbook on Cities of the Global South* (2014): 269.

14 Kandil, Amani. *Civil Society in the Arab World: Private Voluntary Organizations*. Civicus, 1995.

15 Abdelrahman, Maha M. *Civil society exposed: The politics of NGOs in Egypt*. Vol. 40. IB Tauris, 2004.

الجمعيات الإسلامية وبعضها كان يتبع تنظيمات محافظة وسلفية وربما حتى متشددة في تفسيراتها الدينية، كانت تمثل الجزء الغالب من الجمعيات، فيما كانت الجمعيات المسيحية وجلها يحتفظ بصلات قوية رسمية وغير رسمية مع الكنيسة القبطية، تمثّل قسمًا آخر لا يستهان به وإن كان أقل بالطبع من نظيراتها الإسلامية. وقد انصب عمل تلك الجمعيات الكثيرة على تقديم الخدمات لأعضاء المجتمع مادية كانت أو اجتماعية مع إحجامها عن ممارسة السياسة مغبة بطش النظام بها خاصة في حالة الجمعيات الإسلامية، التي تماشى توسعها العددي والجغرافي والمالي وحضورها الاجتماعي مع تصاعد الصراع بين الدولة والإسلاميين المسلحين في التسعينيات من القرن الماضي، وبجانب هؤلاء، وُجدت جمعيات ومنظمات تعمل في مناحي غير سياسية كالثقافة والرياضة والترفيه، ولكن هذه كانت تمثل أقلية عددية.

كان الدور المحوري للدين في العمل التطوعي والمستقل عن الحكومة مرهونًا بصعود الحركة الإسلامية منذ منتصف السبعينيات، التي لم تنطو فحسب على إحياء تنظيم "الإخوان المسلمين" في مصر وتمثيله لحالة الإسلام السياسي بل امتدت لتشمل التعبيرات المتعددة لأسلمة المجتمع وما حملته تلك من أنشطة دينية دعوية وأخرى ثقافية واجتماعية ورياضية ومعرفية وإعلامية نجحت في جعل المجتمع المصري أكثر تدينًا، وتكاملت إلى حد كبير مع جهود الإسلام السياسي في تضخيم إسهام الدين في شرعنة مؤسسات الدولة والاقتصاد ونظام الحكم حتى مع نجاح نظام "مبارك" في الحيلولة دون وصول شتى أشكال الإسلام السياسي العنيفة وغير العنيفة للسلطة بشكل مباشر. وبدهي، لم تكن أسلمة الدولة أو المعارضة للنظام أو المجتمع بشكل عام منسجمة كثيرا مع قيم أو مبادئ الديمقراطية الليبرالية التي من المفترض أن يقوم عليها المجتمع المدني، ما حدا بالبعض إلى اعتبار المنظمات غير الحكومية أقرب إلى أن تكون مجتمعًا غير مدني، أو ما اصطلحت الورقة على تسميته من قبل بالمجتمع الأهلي تمييزًا له عن المجتمع المدني. والحق فإنّ ارتباط الدين بالعمل التطوعي والجماعي بين أفراد المجتمع ليس استثناء في الحالة المصرية، وإنّما هو أمر مشترك في الكثير المجتمعات المسلمة والمسيحية بما في ذلك في الغرب، ولكن في الأغلب فإنّ المشكلة تكمن في غياب تراث علماني للممارسة الدينية يضعها وما يتصل بها من أنشطة اجتماعية وثقافية ومعرفية في خانة حرية العبادة والفكر والاعتقاد في مجتمع تعددي، ويجعل الدين في المقابل مصدرًا للسلطة السياسية والاجتماعية ما يقيد من التعدد، ويضع أسسًا "دينية" وربما حتى "إلهية" لترتيبات معينة للسلطة تتناقض حتمًا مع أي تصور للديمقراطية الليبرالية التي تقوم على حقوق وحريات الأفراد، خاصةً وأنّ جزءًا رئيسيًا من جسم الأيديولوجيا الإسلامية احتفظ بعداء للديمقراطية نفسها على أساس التناقض بين سيادة الشعب والحاكمية ناهيك عن تأسس جوانب عدة من المشروع الأيديولوجي الإسلامي في تصوراته عن المجال العام والمجتمع على نفي حريات الأفراد والمساواة القانونية بين المواطنين باعتبارها قيمًا غربية مستوردة فرضها الاستعمار الأوروبي، وما يتفرع عن هذا من مشكلات في وضع النساء ووضع الأقليات الدينية والمذهبية.

بالطبع يمكن اعتبار النشاط التطوعي، وإن استند إلى الرابطة الدينية، بمثابة رأس مال اجتماعي مكن العديد من المصريين من التعايش مع التحول النيوليبرالي منذ التسعينيات، وما أحدثه من تضخم وتقليص للدعم الحكومي وتراجع في مستوى الخدمات العامة وارتفاع في بطالة الخريجين. كما قد يكون قد خلق لهم مساحات من التفاعل الإنساني الذي يزيل من شعورهم بالاغتراب أو الوحدة. ولكن ما إذا كان رأس المال الاجتماعي هذا عنصرًا مساعدًا على التحول الديمقراطي فإنّ الرابط لا يبدو واضحًا بل على العكس كثيرًا ما شكلت مراكز الفعاليات الاجتماعية، مثل المساجد على سبيل المثال، هذه معاقل للمحافظة الاجتماعية والتشدد الديني، ما كان له التأثير القاتل على فرص التحول السياسي في مصر بعد سقوط السلطوية – الذي ثبت أنه سقوط وجيز على أي حال – في ٢٠١١ مع انعكاس الانقسام في المجتمع الأهلي أيديولوجيا بين معسكر إسلامي وغير إسلامي على فرص بقاء المجال السياسي التعددي الذي كان من المفترض أن ينتج عن سقوط نظام "مبارك"، وكانت المحصلة النهائية هي تحول الديمقراطية الإجرائية مع تعدد الاستحقاقات الانتخابية إلى شعور عميق بالصراع الوجودي الذي لا يمكن معه للتعدد السياسي أن يستمر بشكل سلمي، ما استدعى في نهاية المطاف تجييشًا وتجييشًا مضادًا ينذر باقتتال أهلي ومن ثم تهيئة المناخ لانقلاب عسكري قضى على كافة مكتسبات ثورة يناير بل وقضى على هوامش الحرية المحدودة الموروثة من عهد "مبارك"، خاصةً في عقده الأخير من الحكم.

النيوليبرالية[16] والمجتمع المدني

لم يكن إحياء الاهتمام بالمجتمع المدني منذ ثمانينات القرن الماضي نابعًا فحسب من انهيار السلطويات العسكرية وتفكك الكتلة الشرقية ومن ثم ظهور فرص واقعية لمد ظل الديمقراطية الليبرالية لتشمل بلدانًا في العالمين الثاني والثالث بل تزامن كذلك مع صعود هيمنة الليبرالية الاقتصادية مع تأزم نماذج التنمية القائمة على دور موسع للدولة في تخصيص الموارد الاقتصادية سواء في البلدان النامية التي اعتمدت صيغ من التصنيع من أجل إحلال محل الواردات كحال الأرجنتين والمكسيك والبرازيل والهند ومصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أو حتى في بلدان وسط وغرب أوروبا التي اعتمدت سياسات "كينزية" وسعت من دور الحكومات في تنظيم أسواق العمل والتنسيق بين النقابات واتحادات أصحاب الأعمال في ما عرف بالنموذج "الكوربوراتي"[17] كحال ألمانيا

---

[16] تشير النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة إلى إطلاق قوى السوق الحرة والتحول إلى الاعتماد على القطاع الخاص في توليد النمو والتوظيف وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع عن طريق تقليص الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والتأمينات، وتوجيهها للاستثمار في أنشطة تدعم تحقيق التنمية من خلال السوق الحرة، ولمزيد من النقاش حول الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية انظر ديفيد هارفي(A Brief History of 2007 Neoliberalism. وللنقاش على مستوى مصر ومنطقة الشرق الأوسط أنظر كتاب تيموثي ميتشيل (2004) The Rule of Expert، وآدم هنية (2013). Lineages of Revolt وعن حالة مصر روبرتو روكو 2013.

[17] يمكن تعريف الكوربوراتية Corporatism بأنها نمط مؤسسي للتنظيم الجماعي وتمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة، على أساس طبقي أو مهني، من خلال تأسيس تنظيمات هرمية على المستوى القومي تمتع بصفة قانونية احتكارية لتمثيل مجموعات ما، فيتم جمع التنظيمات النقابية المختلفة في اتحادات نقابية ضخمة تمثل الطبقة العمالية، وفي المقابل يتم جمع مصالح أصحاب رأس المال باعتبارهم أرباب العمل في تنظيمات هرمية على المستوى

الغربية والدول الاسكندنافية وفرنسا وإيطاليا. وقد تأزمت تلك النماذج بشكل كبير منذ منتصف السبعينات، ما مهد مع تفاقم الركود التضخمي وأزمات موازين المدفوعات لإطلاق قوى الليبرالية الاقتصادية فيما عرف بالليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية، التي مثلها صعود "مارجريت ثاتشر" إلى سدة الحكم في بريطانيا في ١٩٧٩ ثم انتخاب "رونالد ريجان" في ١٩٨٠. ودارت النيوليبرالية حول تقليص دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وفي إعادة توزيع الموارد مقابل إطلاق قوى السوق لتوليد النمو مع انصراف البنوك المركزية للسيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وحلت تلك الأرثوذكسية الجديدة محل السياسات السابقة التي غلبت على الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أعلت من دور بيروقراطية الدولة والتنظيمات النقابية وسياسات إعادة التوزيع. ولم تلبث أن تفككت الكتلة الشرقية بعد عقد طويل من التراجع الاقتصادي. وأتى هذا في سياق تخلت فيه الصين الشعبية عن خطها الشيوعي الصلب لصالح تقديم إصلاحات اقتصادية حررت من الأسواق تدريجيا بدءًا من ١٩٧٨، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي خرجت الرأسمالية في صيغتها النيوليبرالية منتصرة لا على اشتراكية الدولة فحسب بل على تنويعات الرأسمالية الأخرى التي تحد من حرية الأسواق. وافتتح هذا عصر الهيمنة الأيديولوجية لليبرالية في شقيها الاقتصادي (النيوليبرالية) والسياسي (الديمقراطية) في عالم بزغت فيه الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد، وبدا أن العالم في طريقه لنهاية ليبرالية للتاريخ على حسب تعبير "فرانسيس فوكوياما" في ١٩٨٩[18].

انعكست الأرثوذكسية الاقتصادية الجديدة (النيوليبرالية) على الشروط الحاكمة للمساعدات وللإقراض من المؤسسات المالية الدولية كـ "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" و"هيئة المعونة الدولية" و"الاتحاد الأوروبي"، التي تحولت لأدوات لفرض تحولات في هيكل الاقتصادات في العالم النامي من خلال التشجيع على خصخصة القطاع العام وإطلاق قوى السوق بعيدًا عن تدخلات الدولة وتحرير التجارة وحركة رأس المال. ولم تقتصر الضغوط للتحول الاقتصادي في البلدان النامية، ومن ضمنها معظم البلدان العربية غير الغنية نفطيا، وعلى رأسها مصر وتونس والمغرب والأردن – لم تقتصر على خصخصة الأصول الإنتاجية المملوكة للدولة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاندماج في أسواق السلع ورأس المال العالمية، بل امتدت إلى تبني برامج من أجل إدماج الأفراد والجماعات في قوى السوق الناشئة خاصة مع تقليص التوظيف الحكومي.

القومي، ويكون ناتج سياسات الدولة في مجالات كتنظيم سوق العمل وما يستتبعه من نظام الأجور والتأمينات وغيرها هو الاتفاق بين تلك المؤسسات الكوربوراتية. وفي المجتمعات الديمقراطية الاجتماعية، تتمتع المؤسسات الكوربوراتية للعمال وأرباب العمل بالديمقراطية الداخلية حتى تضمن صدق تمثيل المصالح والرقابة على المسئولين، كما تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الإداري والمالي عن الدولة ما يجعل منها كوربوراتية مجتمعية خلافا للحالات السلطوية كالنظم الفاشية والشيوعية التي يجري فيها دمج تلك البناءات الكوربوراتية في بيروقراطية الدولة أو بيروقراطية الحزب الدولة فتفتقد أي صفة تمثيلية حقيقية، وتغدو امتدادا للنظم الحاكمة عوضا عن الدفاع عن مصالح العمال وأرباب العمل.

[18] Fukuyama, Francis. "The end of history?." *The national interest* 16 (1989): 3-18.

كان إسهام الأيديولوجيا النيوليبرالية هنا قائمًا على ربط مكافحة الفقر بإدماج الشرائح المهمشة مثل النساء والشباب حديثي التخرج في الأسواق إما كعمال أو من خلال التوظيف الذاتي أي الإنتاج من أجل التبادل في السوق. وفي سياق هيمنة النيوليبرالية أيديولوجيًا ومؤسسيًا خلال عقد التسعينات جرت إعادة اختراع مفهوم ودور المجتمع المدني في العالم النامي، ولكن من زاوية اقتصادية وتنموية هذه المرة يدور بعضها حول اتخاذ جمعيات ومنظمات المجتمع المدني كبديل عن الدولة في تقديم الخدمات العامة في وقت عانت فيه حكومات البلدان النامية من أزمات مالية متفاقمة أو خضعت لمشروطيات دولية تقتضي التقشف لتخفيض الإنفاق والسيطرة على العجز الحكومي. وكان الرهان هنا على الأنشطة الخيرية والتعاونية على المستويات المحلية وبدعم من مانحين خارجيين لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر.

هذا بينما دار البعض حول نشاط المجتمع المدني في إعداد الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية للاندماج في السوق، وتجلى هذا في أنشطة التمويل متناهي الصغر من خلال جمعيات محلية بالإضافة لجمعيات رجال أعمال تتلقى قروضا ميسرة من جهات مانحة ومقرضة تنموية عالمية بهدف استخدام خبراتها المحلية وشبكاتها على الأرض لتشجيع التوظيف الذاتي وإقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة التي تساعد على دمج المزيد من الأفراد والعائلات في السوق الحرة.

احتلت إعادة تعريف المجتمع المدني في البلدان النامية على خطوط نيوليبرالية صريحة على ذلك النحو حيزًا واسعًا لا في التحليل الأكاديمي في التسعينيات فحسب بل وكذلك في الدعم المالي من مؤسسات مالية عالمية أمست ترى المجتمع المدني ساحة مكملة للسوق وبديلة عن الدولة في جوانب كالتوظيف وتقديم الخدمات العامة بما فيها شبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمية والمتماشية مع اتساع رقعة العمل غير الرسمي بلا تعاقدات ولا نفاذ للتأمينات، الذي أصبح الحقيقة الواقعة لغالب العاملين بالقطاع الخاص في البلاد النامية، ومن ضمنها البلدان العربية.

كان مفهوم "المجتمع المدني" هذا غير سياسي بامتياز، بل كان مجرد مساحة تكميلية للسوق الحرة حيث تعمل الأنشطة التطوعية غير الحكومية وغير الهادفة للربح إما كمحطات تهيئة وإطلاق للأفراد والمجتمعات المحلية للانخراط في السوق الحرة، أو تعمل في الناحية المقابلة كشبكات أمان اجتماعي غير حكومية وخيرية الطابع تتلقف هؤلاء الذين يقعون من نظام السوق الحرة، وإجراءات التقشف وانحسار الخدمات الحكومية العامة جراء تفاقم أزمة الدولة المالية بسبب تخفيض الضرائب على رأس المال والثروة كما تقتضي النيوليبرالية. والجدير بالذكر أنّ تصورًا كهذا للمجتمع المدني يقترب كثيرًا من التصور النيوليبرالي الفلسفي لكيف ينبغي أن يكون المجتمع كما يرد مثلًا في فكر المفكر النمساوي الشهير والمؤسس الأيديولوجي للنيوليبرالية "فريدريك فون

هايك" الذي انصب تنظيره على تعريف المجتمع باعتباره مجتمع سوق "market society"، وهو تصور يختلف عن التصور الليبرالي الكلاسيكي الذي تداوله مفكرون كـ "آدم سميث"، الذي كان يدور حول استقلال "السوق" كمساحة حرة للإنتاج من أجل التبادل وتحقيق الربح، عن العلاقات الاجتماعية الأخرى (المجتمع المدني) وعن الدولة (المجتمع السياسي)، والذي سبق التعرض له، وذلك لأنّ "فون هايك" كان ينظر لا إلى ضمان استقلال "السوق" عن المجتمع والدولة بل إلى إخضاع الاثنين لمنطق السوق فيكون كل فرد وكل أسرة بمثابة وحدات للإنتاج والتبادل في السوق، كما يظهر في الجمعيات والمنظمات التي تقدّم تدريبات للشباب كي يوظفوا أنفسهم ذاتيًا أو منظمات مكافحة الفقر التي تقوم بتسليع الصداقة والقرابة في الأحياء الفقيرة والأرياف كي تقدم قروضًا متناهية الصغر للنساء والأسر بغية انتظامهم في الإنتاج والتبادل لتحويل الأسرة إلى شركة وتحويل العلاقات الإنسانية إلى ضمانات اقتراض[19]، وبذلك يعتمدون على أنفسهم بعيدًا عن رعاية دول الرفاه وما تستتبعه من تدخل واسع للدولة في تنظيم الأسواق وفي تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخول والثروات بين المواطنين. ومعروف أنّ دولة الرفاه كانت هي السيناريو الكابوسي الذي حل على العالم الحر بالنسبة لـ "فون هايك" الذي رأى أنّه لا "حرية" للفرد في المجتمع بدون السوق، وأنّ دولة الرفاه هذه ما هي سوى صيغة من صيغ الفاشية والشمولية الاشتراكية التي تعلي من قيم المساواة بمعنى التنميط لأفراد المجتمع على قيم الحرية والمبادرة الفردية، والتي حتما ستؤدي إلى التفاوت[20].

مجتمع مدني أم سياسي؟ حالة حركة حقوق الإنسان

على الرغم من الرابط أعلاه الذي ربط بين التوسع في أنشطة المجتمع المدني محليًا وعالميًا كترجمة لهيمنة النيوليبرالية إلا أنّه من الصعب اختزال كافة فعاليات وأشكال المجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب الباردة تحت ذلك العنوان، إذ أنّها لم تكن كلها غير مسيسة بل شهدت الثمانينيات والتسعينيات انطلاقًا لحركة حقوق الإنسان في عدد من بلدان العالم العربي. وينبغي الانتباه إلى أن حركة حقوق الإنسان أعم وأشمل من منظمات حقوق الإنسان التي تشير إلى شكل تنظيمي قانوني معين تندرج تحت حركة حقوق الإنسان، والتي في المقابل تشتمل على فعاليات وأشكال منظمة وغير منظمة بعضها رسمي وكثير منها غير رسمي يمكن إجمالها جميعًا في مجموعات الناشطين والمدافعين عن تصورات معينة لحقوق الإنسان الأساسية والحريات استنادًا إلى مرجعية أيديولوجية واضحة عالمية الطابع تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨، والعهدين

---

[19] لمزيد من التفاصيل انظر كلا من:
Elyachar, Julia. *Markets of dispossession: NGOs, economic development, and the state in Cairo*. Duke University Press, 2005 and;
El-Meehy, Asya. "Rewriting the social contract: The social fund and Egypt's politics of retrenchment." PhD diss., University of Toronto (Canada), 2010.

[20] Foucault, Michel. "The Birth of Bio-Politics: Lectures at the College de France 1979–80." (2008).

الدوليين للحقوق السياسية والمدنية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وما تبعها وبُنى عليها من مواثيق واتفاقات دولية أو إقليمية أصبحت تمثل بناءً معياريًا لما يجب أن تكون عليه أوضاع "الإنسان" في مختلف بقاع العالم.

ضمت حركة حقوق الإنسان في العالم العربي مجموعات من السياسيين والناشطين والمحامين الذين أتوا تاريخيًا من تنظيمات يسارية ماركسية أو ناصرية، ومع التحولات في نهاية الحرب الباردة تموضع هؤلاء في ساحة الدفاع عن حقوق الإنسان، واستدعاء التزامات الحكومات الدولية كمنصات لتعامل مع قضايا القمع والاعتقال والتعذيب وغيرها من الانتهاكات. وقدمت الحالة المصرية نموذجًا يستحق التوقف باعتباره الأقدم من الناحية المؤسسية لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي إذ سمح هامش الحريات المحدود الذي تبناه نظام "حسني مبارك" باتخاذ المدافعين عن حقوق الإنسان صيغة تنظيمية رسمية تعترف بها الدولة. ولكن نظرًا إلى أنّ الإطار الذي عملت فيه تلك المنظمات ظل سلطويًا ومن ثم خاضعًا لرقابة الأمن والإدارة الحكومية، فإنّ الغالب من تلك المنظمات سُجلت كشركات مدنية لا تهدف للربح بدلًا من جمعيات طبَقا لقانون الجمعيات الأهلية الذي يتيح لعدد من الوزارات والجهات الحكومية صلاحيات موسعة في مواجهة الجمعيات ما يحد من استقلاليتها بشكل كبير. ومن ثم وقع اختيار الجيل الأول من الحقوقيين على إنشاء شركات مدنية بغية التمتع بقدر أكبر من الاستقلالية في الإدارة والشؤون المالية، وإن وضعهم في مساحة رمادية من الزاوية القانونية جعلتهم عرضة لهجمات حكومية طيلة عقود عملهم.

تمتاز الحركة الحقوقية بعملها على قضايا عامة تمس تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، ويستتبع عملها تعديل الأطر التشريعية والمؤسسية وكثير من ممارسات السلطة، سواء كانت سياسية أو حتى مجتمعية كالأعراف والدين والتقاليد التي قد تتعارض مع تصورات الحقوق والحريات الأساسية، وهو ما يضع الحركة الحقوقية في تماس مع سؤال التحول الديمقراطي الليبرالي، ويضعها في موضع وسط تمامًا بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. فهي وإن انتمت إلى المجتمع المدني باعتبارها فعاليات تطوعية غير حكومية ولا تهدف للربح، فهي في الوقت نفسه تتبنى أجندات ذات طابع سياسي بامتياز رغم أنّها لا تنتمي تماما للمجتمع السياسي كالأحزاب كونها لا تملك برامج للوصول للسلطة السياسية. إذن فإنّ حركة حقوق الإنسان تقع في المجال العام الذي عرّفه البعض كمساحة تتوسط المجتمعين المدني والسياسي. ولكن قبل الخوض في نقد الحركة الحقوقية باعتبارها عنوانًا للتفاعل بين المجتمع المدني والديمقراطية يجدر الوقوف على تطور الحركة في الغرب ذاته في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين قبل أن تأخذ بعدًا معلومًا مع دنو الحرب الباردة من انتهائها، ودمج بنود "المجتمع المدني" و"التحول الديمقراطي" و"حقوق الإنسان" في أجندات السياسة الخارجية الأمريكية في عالم القطب الأوحد بالتزامن مع هيمنة الليبرالية الاقتصادية والسياسية.

مثّلت حقوق الإنسان أرضية للصراع الاجتماعي في المجتمعات الليبرالية كالولايات المتحدة الأمريكية، التي مثلت الحقوق المدنية والسياسية فيها أساس النظامين السياسي والاجتماعي. ومن هنا كان انطلاق حركة الحقوق المدنية في ستينيات القرن العشرين تتحدى قوانين الفصل العنصري ضد الملونين (الأمريكيين المنحدرين من أصول أفريقية) في الولايات الجنوبية[21]، ومعها الممارسات العنصرية التي تورطت فيها حكومات الولايات ضد المواطنين السود منتقصي الحقوق في الولايات. وقد تمتعت الحركة الحقوقية باتساع شديد حيث اتخذت العديد من الأشكال التنظيمية منها كنائس محلية ومكاتب محاماة وشبكات من الناشطين والمدافعين عن المساواة القانونية وسياسيين وإعلاميين علاوة على أشكال أقل تنظيمية كالتظاهرات والاعتصامات والفعاليات الجماعية التي هدفت لتحدي قيم الفصل العنصري أو للضغط على الحكومة الفيدرالية للإتيان بالتغييرات المطلوبة على مستوى السياسات والمؤسسات العامة. وقد حققت حركة الحقوق المدنية إنجازات كبرى في ذلك السبيل بالفعل، ونجحت مع الكثير من التضحيات في تحقيق المساواة القانونية لجميع المواطنين بغض النظر عن العرق، ومن ثم دخلت الحركة في السبعينيات في مرحلة من فك التعبئة، وبدأ الناشطون والمدافعون عن الحقوق المدنية الذين كانوا في القلب من الحراك في الستينيات ينزعون للعمل على الملفات الحقوقية بمهنية واحترافية عن طريق الشروع في إنشاء منظمات ومكاتب محاماة تعمل على قضايا حقوقية (بما يتجاوز العنصرية العرقية إلى حقوق النساء والمثليين والمهاجرين وطالبي اللجوء والأطفال وغيرهم). ومن هنا كان نشوء جمعيات أو منظمات حقوق الإنسان، التي تشبه إلى حد كبير الشركات في تكوينها الإداري وطلبها المستمر للتمويل حتى تستطيع القيام بأنشطتها مع عدم سعيها للربح، وبالتالي اندمج قطاع من الحركة الحقوقية الأمريكية في القطاع غير الهادف للربح في صورة منظمات مغلقة بحكم التعريف كون لها هيكل إداري ومالي معرف قانونيا، ومهنية في الوقت نفسه كونها تتطلب تفرغًا للعمل وتلقي أجر لقاءه وكذا التمتع بمؤهلات أكاديمية أو عملية للقيام بالمهام الموكولة[22].

لم يقتصر انطلاق حركات اجتماعية واسعة[23] النطاق والتأثير على حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة بل امتدت تقريبًا في الوقت نفسه لتشمل حركات في أوروبا[24] لعل أهمها كانت الحركة المدافعة عن البيئة

---

[21] لقراءة وافية عن حركة الحقوق المدنية انظر المرجع التالي:
McAdam, Doug. *Political process and the development of black insurgency, 1930-1970*. University of Chicago Press, 2010.

[22] Armaline, William T., Davita S. Glasberg, and Bandana Purkayastha. *The human rights enterprise: Political sociology, state power, and social movements*. John Wiley & Sons, 2015.

[23] لمراجع شاملة عن الحركات الاجتماعية انظر كلا من:
Della Porta, Donatella, and Alice Mattoni. *Social movements*. John Wiley & Sons, Inc., 1999 and;
Johnson, Allan G. *The Blackwell dictionary of sociology: a user's guide to sociological language*. Wiley-Blackwell, 2000.

[24] Kriesi, Hanspeter, ed. *New social movements in Western Europe: A comparative analysis*. Vol. 5. U of Minnesota Press, 1995.

وحركات أخرى أصغر كتلك المعارضة للحرب وتلك المعارضة لاستخدام التكنولوجيا النووية. ثم ما لبثت أن اتخذت تلك الحركات طابعا عالميا كما كان في الحركة المناهضة للعولمة في القرن الحادي والعشرين. إنّ خلاصة الأمر أنّ الحركات الاجتماعية بالطبع تنتمي إلى المجتمع المدني، وبالأحرى للمجال العام الذي يمتزج فيه المدني مع السياسي بما أنّ الحركات الاجتماعية بحكم التعريف هي حراك جماعي يضم مجموعات من الأفراد ينطلقون من أجندة تمس السلطة العامة أو علاقات المجتمع بها بغية تغييرها في اتجاه ما. تنطلق الحركات الاجتماعية من أسس المجتمع المدني الليبرالي الذي يتمتع فيه الأفراد بحريات التعبير والنشر والتنظيم والائتلاف ما يمكنهم من التصدي للنقاش العام ثم التنظيم الجماعي واستهداف السلطة بكافة السبل القانونية لتغيير سياساتها. وقد تضم الحركات تنظيمات كجمعيات أو كنائس أو منظمات حقوقية وأحزاب لها هياكل إدارية مغلقة، فهذه قد تشارك ضمن فعاليات حركات ولكن أهم ما يميز الحركة الاجتماعية هو الانفتاح على الجمهور، ومن ثم الاتساع أو على الأقل القدرة على التوسع عبر كونها منفتحة على قواعد واسعة من المواطنين لا مجموعات محددة. وسيكون هذا وجهًا أساسيًا من أوجه النقد الموجه للحركات الحقوقية في السياقات السلطوية كحالة مصر في عصر "مبارك"، وهو أنّ الحركة الحقوقية لم تكن قط حركة بالاتساع والوزن الذي تمتعت به الحركات الاجتماعية الناشئة في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، وأنّها اتخذت منذ البدء أشكالا مغلقة لشركات و"أكشاك" لمهنيين يحترفون العمل على قضايا حقوق الإنسان. وضاعف من ضعف الحركة الاعتماد المفرط والمستدام على التمويل من الخارج ما خلق بديلًا سهًلا عن تشكيل قواعد محلية تفي بالتمويل الذاتي وهو الأمر الذي كان يستلزم عضوية مفتوحة وبالتالي تبني أشكالًا غير شكل المنظمات والمكاتب.

ولكن هنا يصبح السؤال متصلا بوجود حركة ديمقراطية أكثر منه مساءلة منظمات حقوقية عن دورها في الدفع باتجاه تحول ديمقراطي، الذي يبدو فوق طاقتها مهما خلصت النوايا مالم تكن جزءًا من حركة أوسع لها قواعد شعبية وبرنامج اجتماعي يتحدى السلطوية انطلاقًا من تصورات ليبرالية، على غرار التحولات التي وقعت في شرق ووسط أوروبا في الثمانينيات، وخاصة حالة كحركة تضامن في بولندا الشيوعية، التي على مدى عقدين تقريبًا مدت جذورها في الوسط العمالي من خلال حركة نقابية مستقلة وبفضل الحضور الكنسي الكاثوليكي، بما مكنها من تحدي النظام الشيوعي البولندي غير مرة ثم المساهمة في إسقاطه تماما، والهيمنة -وإن لفترة قصيرة- على النظام الديمقراطي التعددي الذي تأسس في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي. وينطبق الأمر كذلك على الحركات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية التي تحدّت النظم العسكرية في الثمانينيات، وأسهمت في إسقاطها، ومن ثم إعادة التأسيس لنظم تعددية. ويبزغ هنا نموذج الحركة الديمقراطية في البرازيل، التي مدت جذورها منذ الستينيات تحت الحكم العسكري في الريف والحضر من خلال الكنيسة الكاثوليكية البرازيلية، والتي اتخذت منحًا يساريًا منذ مجمع الفاتيكان الثاني في ١٩٦٨، ونجحت عبر عقود من التنظيم على المستوى القاعدي في تكوين حركة ممتدة في الريف والمدن ترفع مطالب تمس الديمقراطية والحقوق المدنية الأساسية

ومعها حقوق اقتصادية واجتماعية تنم عن الجذر اليساري للحركة، ثم ما لبثت أن أفرزت حزب العمال البرازيلي، الذي هيمن على المشهد السياسي في أول عقدين من القرن الحادي والعشرين تقريبًا.

احتلت الحركات الديمقراطية هذه المجال العام، وتمكنت من صياغة خطابات حظيت بقدر من الهيمنة لإرساء نظم ديمقراطية، أو على الأقل تحمل سمات كثيرة من الديمقراطية الليبرالية، محل النظم السلطوية شيوعية كانت أو عسكرية. أما في البلدان العربية فإن حركة ديمقراطية بذلك المحتوى لم توجد قط، ومنظمات "المجتمع المدني" التي سُمح بوجودها كليًا أو جزئيا في ظل بعض النظم السلطوية كمصر "مبارك" أو المغرب بعد "الحسن الثاني" أو الأردن منذ التسعينيات، كانت إما منظمات أهلية لا تعمل بالسياسة، ولا تحمل أي أجندات تمس القضايا العامة وربما حتى ارتبطت بعلاقات زبونية مع النظم الحاكمة، وكانت هذه هي الغالبة على النشاط التطوعي، وإما كانت جزر منعزلة إلى حد كبير تعمل على قضايا حقوق الإنسان والنساء والأقليات وغيرها، ولكنها ليست جزءًا من أي حركة لها قواعد شعبية أو وزن سياسي أو اجتماعي أو حضور في الشارع. ولعل هذا كان شرط بقائها واستمرارها في المقام الأول خاصةً وأنّ المجال الذي نشأت فيه ونمت نسبيًا لم تكن هي نفسها تملك الدفاع عن استمرار فتحه، وهو ما يبدو واضحًا منذ ٢٠١٣ حتى مع أعرق منظمات حقوق الإنسان في المنطقة كحال مصر[25]، التي لم يجد الناشطون ومديرو المنظمات دفعا عن مساعي النظام السلطوي لإغلاقها أو تكميم أفواه العاملين فيها سوى الرهان على توازنات داخل النظام السلطوي، أو الضغوط الخارجية من أجل إبقائها مفتوحة، وذلك بعد ثلاثة عقود تقريبًا من النشاط والعمل والنشر، لم تتمكن من ترسيخ قواعد شعبية لها أو أن تتحالف مع فاعلين اجتماعيين وسياسيين يجعلون من إغلاقها، أو إغلاق المجال العام بشكل أعم، أمرًا صعبًا على النظام السلطوي المتجدد، وذلك على الرغم من مساس قضايا حقوق الإنسان بالكثيرين من المواطنين المستضعفين في بلد كمصر، الذين يمكن أن يقعوا إما ضحايا للقمع أو الانتهاك من قبل السلطات، أو تأطّر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمطالبهم.

بيد أنّه ليس صحيحًا أنّ البلدان العربية -أو المجتمعات القابعة تحت حكم سلطوي- لم تفرز حركات اجتماعية قادرة على تحدي النظم السلطوية. فالحركة الإسلامية على سبيل المثال احتلت مساحات شاسعة من المجالات العامة والخاصة في العديد من المجتمعات، وعلى الرغم من عدم اقتصار فعالياتها على الإسلام السياسي، في صيغه المتحدية للنظم الحاكمة، إلا أنها في المجمل لا يمكن اعتبارها حركات ديمقراطية لانطلاقها من تصورات أيديولوجية عن السلطة العامة والمجتمع والمجال والحيز العامين لا تلتقي دومًا، وربما تتنافر كليًا مع منطلقات الديمقراطية الليبرالية، بدءًا من عدم حسم مسألة السيادة الشعبية محل الحاكمية لله على الرغم من قبول

[25] لعرض ممتاز عن الجذور التاريخية لحركة حقوق الإنسان في مصر انظر ياسمين شاش، مولد وتطور الحركة الحقوقية في مصر. مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠١٧، متاح على الإنترنت: https://www.arab-reform.net/ar/node/1095

الانتخابات كإجراءات للوصول للسلطة، ومرورًا بتناقض تصورات "المجتمع الإسلامي" مع المساواة القانونية لجميع المواطنين خاصة الأقليات الدينية والمذهبية، ووضع النساء في الحيز العام، وهي المسائل التي يمكن اختزالها في قضية العلمانية أو حياد الدولة دينيًا بل من أن تكون مسؤولة عن سيادة الإسلام على المجتمع. وهو ما يرجعنا واقع الحال إلى القضية الأساسية الخاصة التي فجرها "جرامشي" عن المجتمع المدني كما عرّفه كساحة للصراع الطبقي، الذي تتحقق فيه الهيمنة للبرجوازية أو لا تتحقق. وفي العديد من بلدان العالم النامي فإن المجتمع المدني هو ساحة تتحقق فيها الهيمنة لطبقات أو مجموعات أخرى ذات محتوى غير ليبرالي وغير ديمقراطي، وبالتالي فإنّ مكمن قوة أو ضعف الحركة الديمقراطية هو في المجتمع المدني لا في الدولة ولا في المجال السياسي بشكل مباشر، وسيادة "الديمقراطية الليبرالية" كإطار لطرح جميع الأسئلة من خلالها، لا حولها في مواجهة بدائل أخرى غير ديمقراطية، هو التحدي الرئيسي في هذا الجزء من العالم، كما هو في غيره.

المجتمع المدني كمجتمع سياسي منتقص

إنّ الناظر بعمق لمنظمات حقوق الإنسان في بلد كمصر، يجد أنّها كانت إلى حد كبير خيارًا تعويضيًا من قبل سياسيين وناشطين من اليسارين الماركسي والناصري[26]، عن غياب العمل الحزبي الحر في مصر، وكمحاولة استراتيجية منهم لاحتلال موضع في النظام السياسي ذي الوجه التعددي الذي أطلقه "أنور السادات" مع حل "الاتحاد الاشتراكي العربي"، ومعه إعادة توجيه سياسات الدولة نحو اليمين اقتصاديًا، وما عناه هذا من خروج اليسار بمكوناته المختلفة من أي ترتيب سابق مع الدولة الناصرية جرى فيه مبادلة النشاط السياسي المستقل مع الطبقات العاملة بالتماهي مع سياسات النظام التقدمية الاقتصادية والاجتماعية. وبينما سلك البعض الطريق الحزبي ممثلًا في التجمع الذي تلقى ضربات قاصمة مبكرًا في أعقاب انتفاضة ١٩٧٧ حدت من فعاليته سواء في التواصل مع الطبقة العاملة أو من تأثيره على سياسات الدولة، سلك البعض الآخر طريق العمل المدني التطوعي كمنصة بديلة للاشتباك مع الشأن العام في ظل القيود السلطوية المفروضة التي سمحت بهامش ضيق ولكن موجود سعى البعض لاستكشافه واستغلاله ما أمكن.

تمثّل الإشكال في أنّ المجتمع المدني في صيغة منظمات حقوق الإنسان كان مجالًا سياسيًا منتقصًا وقاصرًا إذ أنّ منظمات في شكل شركات مدنية لم تكن لتلعب دور الحزب السياسي. وعلى الرغم من أنّ الكثير من منظمات حقوق الإنسان تمكنت من الاستثمار في قدراتها التنظيمية والإدارية والمالية، وراكمت خبرات في جوانب ذات تأثير كالتقاضي الاستراتيجي في قضايا خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، وبنت شبكات قوية مع بعض

[26] Langohr, Vickie. "Too much civil society, too little politics: Egypt and liberalizing Arab regimes." *Comparative politics*(2004): 181-204.

أجنحة الحركة العمالية عبر تقديم المساعدة القانونية المنتظمة تارة، والإسهام في بناء قدرات للنقابات المستقلة تارة أخرى، إلا أنّ هذا كله لم يكن كافيًا لجعلها نواة لحركة سياسية لها قواعد راسخة وخطاب سياسي واضح. والحديث يطول عن أسباب ذلك القصور، وما إذا كان ناجمًا عن محدودية تأثير العمل السياسي في سياق سلطوي من الأصل، وبالتالي عبثية التعويل على التغييرات الهامشية أو التدريجية في قضايا تقع في صلب علاقة المجتمع بالدولة كحقوق الإنسان، وما إذا كانت ناتجة في المقابل عن خيارات خاطئة حجمت من الحركة الحقوقية، وقولبتها في صورة منظمات احترافية منغلقة لا فرصة لها من الأصل في أن تكون جزءًا من حركة ديمقراطية أكبر. ويشار هنا خاصةً إلى قضية التمويل التي دومًا ما كانت مثار جدل واسع داخل الحركة وخارجها، ونقطة ضعف أساسية طالما هاجم منها النظام السلطوي المنظمات الحقوقية على أساس أنّ عملها يخضع لأجندات الممولين الأجانب، وأنّ ما يربطها بالخارج هو علاقات زبونية محورها التكسب، ووصولًا في النهاية إلى اتهامهم بالتآمر ضد أمن الوطن وانتهاك سيادة الدولة.

والحق إنّ مسألة التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني جملة سواء تلك العاملة على قضايا عامة كحقوق الإنسان والنساء والقضايا البيئية أو العاملة في مجال التنمية الاقتصادية عبر تقديم التأهيل أو القروض متناهية الصغر، قد أصبحت ملمحًا رئيسيًا من الاقتصاد السياسي العالمي منذ الثمانينيات بالتزامن مع صعود الهيمنة الليبرالية السياسية والاقتصادية، ومع تأزم الوضع داخل الكتلة الشرقية وبوادر التحول الرأسمالي في الصين، إذ وضح حينها أنّ تدعيم أجندة حقوق الإنسان يصب في مصلحة العالم الغربي والولايات المتحدة خاصة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وهو ما ظهر منذ الثمانينيات. وبعد انهيار الكتلة الشرقية أصبحت الولايات المتحدة حريصة على تدعيم "قوتها الناعمة" من خلال تخصيص موارد لبنود مثل "المجتمع المدني" بمعنى منظمات وجمعيات تتبنى أجندات ليبرالية سياسية (حقوق الإنسان والديمقراطية) واقتصادية (التنمية ومكافحة الفقر عبر السوق وتشجيع المبادرة الفردية وتمكين النساء اقتصاديا). وعلى الرغم من أنّ هذه التغييرات تُرجمت إيجابيًا إلى المزيد من الموارد المالية والسياسية والبشرية لمنظمات حقوق الإنسان في البلدان السلطوية إلا أنها أتت بتكلفة مرتفعة على تلك الأخيرة لسببين: أولهما هو أنّها بالغت من تصورات تماهي الدفاع عن حقوق الإنسان مع مرامي الولايات المتحدة لتدعيم هيمنتها في عالم القطب الأوحد، بل وتماشيها مع الدفع بالتحولات النيوليبرالية على المستوى الاقتصادي. وكان الأمران مجتمعين تقريبًا بشكل كامل في شرق ووسط أوروبا حيث ارتهنت عملية التحول الديمقراطي بإنشاء نظام السوق الحرة على أنقاض النظم الشيوعية الشمولية. وقد أسهم هذا في تقويض شرعية منظمات المجتمع المدني هذه، والطعن في أصالة برامجها وأجنداتها، بما في ذلك الحالات التي كانت المنظمات الحقوقية فيها لا تحصل على أي دعم أو تمويل من حكومات غربية في مقابل الاعتماد على المجتمع المدني في الشمال الداعم للديمقراطية والمتبني لقضايا اجتماعية وسياسية على المستوى العالمي.

أما ثاني الأضرار التي لحقت بمنظمات المجتمع المدني المحلية جراء توسّع فرص التمويل من الخارج فهي توفير مخرج سهل من مشكلات البحث عن الموارد من الخارج، وبدون الاستثمار تنظيميًا وفكريًا في إيجاد مصادر ذاتية للتمويل، وهي المشكلة التي عمّقت من انعزالية تلك المنظمات عن محيطها، وعدم وجود قواعد شعبية لحركات تتبنى قضايا عامة كحال حركة حقوق الإنسان. وفي المقابل فإنّ نشاط تلك المنظمات المنغلقة والاحترافية في محيطها الاجتماعي استتبع نسج علاقات زبونية مع مجموعات محلية من أصحاب المصلحة في أوساط العمال والفلاحين أو المجتمعات المحلية المهمشة أو النساء اللائي يعانين من الانتهاك والإفقار. فبدلًا من أن تنشأ علاقة تضامنية وعضوية بين ناشطي حقوق الإنسان كتلك التي تظهر في تكوين الحركات الاجتماعية تظهر علاقات مشوهة محورها المحاولات الدؤوبة من قبل المجموعات والأفراد المهمشين وأصحاب المصلحة الفعلية إلى الموارد التي تتيحها منظمات حقوقية هي بدورها كثيرًا ما ترتبط بعلاقات زبونية مع المانحين في الخارج. وقد ركز عدد من الباحثين والناشطين[27] في كل من بلدان الشمال المانحة والجنوب التي تصل إليها المنح والمساعدات، على تلك المثالب والنواقص، واعتبروا أنّ الحركات التي تتخذ السفر للخارج والداخل وحضور المؤتمرات وتنظيم التدريبات والفعاليات وما ينتج عنها من مكاسب مادية نقدية أو عينية تقوض في واقع الحال فرص ممارسة "السياسة" أو اكتساب مساحات في "مجال عام" حقيقي، وتسهم في المقابل في استقطاب عناصر من المجموعات المهمشة وعزلها وتحويلهم إلى زبائن لدى منظمات مانحة مغتربة عنهم وعن مطالبهم على الأرض، وتصنع منهم أرستقراطية من الفقراء عوضا عن الإسهام في تحويلهم إلى قيادات عضوية أو طبيعية تقود حراك المجموعات العمالية أو الفلاحية أو الأحياء الفقيرة في المدن وهلم جرًا[28].

على الرغم من النواقص والمثالب المذكورة أعلاه التي شوهت أو شابت عمل المنظمات الحقوقية في بلد مثل مصر منذ عقد التسعينيات إلا أنّه قد يكون من قبيل المبالغة وربما حتى التجني اختزال نشاطها وأثرها في إنشاء علاقات زبونية والهيمنة على مجال سياسي وهمي وخدمة أجندات خارجية لحكومات أو منظمات مدنية في الشمال على حساب تطوير برامج وتصورات خاصة بمجتمعاتها، وذلك لأنّ الحركة الحقوقية في شكلها المنظماتي (أي اتخاذها شكل منظمات احترافية مغلقة إداريا وتمويليا) قد حقّقت بالفعل نجاحات في بعض القطاعات والمواضع، بل ونجحت جزئيًا في أن تكون مركزا لإنتاج خطاب سياسي مستقل عن السلطة الحاكمة

---

[27] Kothari, Rajni. *Rethinking development: In search of humane alternatives*. Ajanta Publications, 1988; Marcussen, Henrik Secher. "NGOs, the state and civil society." *Review of African Political Economy* 23, no. 69 (1996): 405-423 and; Farrington, John, and Anthony Bebbington. *Reluctant partners?: non-governmental organizations, the state and sustainable agricultural development*. Psychology Press, 1993.

[28] انظر فصل محمد عادل، "هل كان في الإمكان أحسن مما كان؟: الحركة العمالية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني" في عمرو عادلي وفاطمة رمضان (محرران) *صعود وأفول الحركة العمالية المصرية* (٢٠١٧)

بعد عقود طويلة من سطوة الدولة على الإعلام والتعليم ومصادرة السياسة بالكلية وتأميم النقاش العام. وفي المقابل فإنّ المنظمات الحقوقية سواء تلك العاملة على الحقوق المدنية أو تلك في حقل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أسهمت في إنتاج خطاب معارض يطرح أسئلة حول جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع بما يمس قضايا المواطنة والتمييز الطائفي وحرية التعبير والسلامة البدنية من مخاطر القمع والانتهاك جنبًا إلى جنب مع مساءلة السياسات النيوليبرالية في مجالات كالخصخصة والتقشف وتردي الخدمات العامة والفساد الحكومي، وما ترتب عليها من إعادة توزيع الدخل والثروة والأصول الإنتاجية من الفئات الأفقر إلى الفئات الأغنى، عادة ذات الارتباط بالسلطة الحاكمة. ويبدو أن استحضار تلك المنظمات للخطاب الليبرالي السياسي المعولم والمرتكز حول حقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية ومكافحة الفساد، والمترجم إلى التزامات دولية، قد كان له أثره بعيد المدى في تحضير الأرضية للحركة الاحتجاجية في بلد كمصر، التي اكتسحت نظام "مبارك" في يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

وتنبغي الإشارة إلى أن ذلك الخطاب الليبرالي المعولم لم يتماهى مع الليبرالية الاقتصادية التي ميزت برنامج نظام "مبارك" الاقتصادي في عقده الأخير في ظل حكومة "أحمد نظيف" (٢٠٠٤-٢٠١١) التي ارتبطت عضويًا بصعود مجموعة من رجال الأعمال المحسوبين على توريث السلطة لـ "جمال مبارك"، بل على العكس من ذلك تمامًا فإن خطاب حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وجه ضد النيوليبرالية وما شاب مكون رئيسي منها - ألا وهو خصخصة شركات القطاع العام وبيع الأصول الحكومية للقطاع الخاص مثل الأراضي الصحراوية- من الفساد وغياب الشفافية وتغلب المحسوبية، وما أدت إليه من إفقار وتصاعد البطالة والبطالة المقنعة، ما يعني أنّ عمل العديد من المنظمات الحقوقية على الأرض لم يكن منسجمًا كليًا مع المصالح الرأسمالية الكبرى في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأنّ تلك المنظمات كانت تحمل مكونات أيديولوجية يسارية كون الكثيرون من مؤسسيها والناشطين فيها واردين أصلًا من تنظيمات حزبية وغير حزبية ناصرية وماركسية، وكونهم قد نجحوا في استغلال العولمة لإنشاء روابط تنظيمية وفكرية ومالية مع الحركات المناهضة للنيوليبرالية العالمية، وفي القلب منها اليسار الجديد.

وإجمالًا فإن ذلك الملمح يُظهر أنّ "المجتمع المدني" و"حقوق الإنسان" وإن ظهرت كبنود في السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، فإنّه من الصعب ومن غير المنصف وربما غير الواقعي كذلك اختزال تلك الظواهر في الواقع إلى مجرد بنود في سياسة خارجية لدولة ما وإن كانت القطب الأوحد والقوة العظمى. إنّ الخلاصة هي أن بعض الأشكال التنظيمية الحقوقية أثبتت أنّها كانت "فاعلًا" بحد ذاتها وليست فحسب مفعولًا به أو أدوات تابعة لفاعلين آخرين في الخارج. وعلى الرغم من أنّ نجاحاتها تلك ظلت جزئية في قطاع ما أو بخصوص قضية ما إلا أنّه من العسير إلقاء اللوم عليها كليًا لعدم انطلاق حركة ديمقراطية ذات جذور شعبية

عميقة، خاصة وأنّ وجود تلك "الجزر" يبدو أنّه أسهم جنبًا إلى جنب مع بوادر الإعلام الخاص والمستقل وتوسع استخدام الإنترنت (الذي تبنته حكومة "نظيف" من سخرية الأقدار) – وانتشار "السوشيال ميديا"، قد أسهم في تكوين نواة لمجال عام بالمعنى الحديث يتخذ من خطاب حقوق الإنسان والحريات الفردية والشرعية الديمقراطية منصات للخصم من الدولة السلطوية. ومن الصعب فصل ذلك السياق الأوسع عن انبثاق الحركات الاحتجاجية السياسية مثل "كفاية" وأخواتها أو حركات شبابية ليبرالية النزعة مثل "٦ إبريل" أو فعاليات مثل صفحة "كلنا خالد سعيد" والتعبئة الافتراضية والمادية التي تماشت معها، بل وعن بعض ملامح الحراك الاحتجاجي الاقتصادي ضد الخصخصة والتضخم، خاصة إذا ما نظرنا إلى الرابط القوي بين نواة الحركة النقابية المستقلة ومنظمات حقوقية مثل "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"دار الخدمات النقابية"[29].

إنّ الصورة مركبة والنتيجة النهائية مختلطة، ويمكن القول إنّ منظمات حقوق الإنسان أسهمت في إنشاء نواة لمجال عام صب في تقوية المضمون الليبرالي واليساري للحركة الاحتجاجية الشعبية التي انطلقت في العقد الأول من الألفية الجديدة، وما لبثت أن نمت واتسعت حتى أقصت نظام "مبارك" عن الحكم في أكبر انتفاضة شعبية في تاريخ مصر المعاصر. ولكن ذلك المجال العام قد ولد منتقصًا وقاصرًا، ولم يتمكن فاعلوه قط من تعميقه أو توسيعه قبل انهيار السلطوية نظرًا لبعض الاختيارات الخاطئة من ناحية، ولقيود عدة على العمل السياسي من ناحية أخرى. وعلى الرغم من هيمنة الخطاب الاحتجاجي على الثورة إلا أنّ لحظة انتهاء الاجماع على رحيل "مبارك" برحيله الفعلي ظهر بجلاء أنّ "جرامشي" كان على حق، وأنّ الهيمنة الديمقراطية الاجتماعية "Social Democratic" هذه على الحراك الاحتجاجي ما كان لها أن تستمر في تأطير خيارات الفاعلين السياسيين الكبار في المجتمع المدني – بمعناه الواسع – وخاصة مع بزوغ الانقسام الأيديولوجي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، وتصاعد التوتر الطائفي على خلفيته، الذي رويدًا رويدًا حل محل الاستقطاب الأصلي بين الثورة والنظام القديم (أو ما اصطلح على تسميته بـ "فلول نظام مبارك").

ما بعد الثورات العربية: نظرة إلى تونس

أثبتت السنوات السبع الأخيرة أنّ المسألة أكبر من إسقاط النظم السلطوية فحسب، فهبات شعبية ضد نظم فاسدة ومستبدة وغير قادرة على تقديم أي شيء للجماهير اللهم إلا تنظيم النهب بين شبكات ضيقة من المقربين، عرت أسس دول ما بعد الاستقلال على اختلاف نظمها السياسية ملكية كانت أو جمهورية طالما جمعت بين السلطوية

[29] لمزيد من التفاصيل عن التداخل بين المنظمات الحقوقية والحركات الاحتجاجية الاقتصادية والاجتماعية انظر ورقة عمرو عادلي الحركة الحقوقية والسياسة التنازعية في مصر (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠١٧ متاحة على الإنترنت: https://www.arab-reform.net/ar/node/1210

والضعف على حد توصيف "نزيه أيوبي" الذي لم يعش ليرى الثورات العربية. بيد أن إسقاط السلطوية في بلدان لا تعاني من انقسامات مجتمعية طائفية أو قبلية تتحدى الوحدة القومية كما هو الحال في تونس أو مصر، لم يضمن انتقالًا للديمقراطية، ولم يقضِ على فرص إعادة إنتاج السلطوية بشكل أو بآخر في المستقبل.

وبينما أفضت الثورات الشعبية في البلدان العربية الأخرى إلى انهيار الدول وتفسخ النسيج الاجتماعي والانزلاق إما لحروب أهلية (سوريا وليبيا واليمن) أو الخضوع لاحتلال خارجي (البحرين) فإنّ المآل في مصر كان لإعادة فرض سلطوية ذات برنامج ممنهج لاقتلاع السياسة من جذورها ومصادرة المجال العام. ولم ينج من ذلك الحصاد المر سوى تونس، البلد الأول الذي انطلقت فيه شرارة الثورة في المنطقة، والذي نجحت فيه النخب السياسية بإسلامييها وغير إسلامييها والنقابية وفي المجتمع المدني في التوافق على الحدود الدنيا للدولة الوطنية (البورقيبية) ولكن في إطار تعددي وبدستور توافقي يضمن على الأقل نظريًا حريات وحقوق أساسية، ويؤسس لمجال عام ديمقراطي. ورغم هذا فإنّه ما من ضامن لنجاح بعيد المدى للمؤسسات الديمقراطية في تونس خاصة مع هشاشة الاتفاقات السياسية بين النخب، وغلبة التخوف من أن يكون التوافق الوطني نتاجًا لحسابات استراتيجية لا تعبيرًا عن قناعات أيديولوجية، خاصة في ما يتعلق بقبول المعسكر الإسلامي لأسس الدولة "البورقيبية" في ما يتعلق بعلمانية المجال العام وحقوق النساء، ومضافًا إلى هذا بالطبع الصعوبات الاقتصادية الجمة الناشئة عن طول التقلبات السياسية، وعن أوجه الضعف الهيكلية في الاقتصاد التونسي وفي علاقته بالعالم الخارجي، التي تفاقمت بسبب التوتر السياسي والتهديدات الإرهابية والأمنية.

مع التسليم بكل هذه التحديات والمخاطر إلا أنّه ثمة فرصة لترسيخ التحول الديمقراطي في تونس سواء فيما يتعلق بمؤسسات الدولة أو بالمجتمع المدني، بما يحول ضد ردات سلطوية تحت زعم الكفاءة في الإدارة والاقتصاد أو استعادة هيبة الدولة. ولكن هذه الفرصة لا تبدو سانحة ببقاء الأوضاع على ما هي عليه حاليًا، وهو الترتيب القائم بالأساس على إنجاز الرباعية بالتوصل لدستور ٢٠١٤، وهو إنجاز كبير لا يمكن الانتقاص منه، وإنما يجب أن تتجاوز النخب السياسية والنقابية إلى المجتمع المدني بالترسيخ لمجال عام ينعم بحريات التعبير والتنظيم والنشر والنقاش، وما تفرزه هذه من تنظيمات رسمية وغير رسمية مفتوحة تؤطر لممارسة الصراع الاجتماعي في تونس، وتدير التجاذبات والتوترات الأيديولوجية والاقتصادية بين الفاعلين المختلفين، فهذا وحده هو ما سيكون الضامن لترسخ المؤسسات الديمقراطية في المدى المتوسط والبعيد لا توازنات القوة أو توازنات الضعف.

ويتطلب ترسيخ الديمقراطية التأسيس لمجتمع مدني ومجال عام بالتوازي مع التأسيس لمجال سياسي، وهو ما ليس ممكنًا بدون قبول حقيقة واقعة في تونس مفادها أنّ التحول الديمقراطي الحالي على مستوى المؤسسات

ليس نهاية المطاف، ولا هو حل لجميع الأسقام، ولا هو جواب على جميع الأسئلة التي قادت إلى ثورة "١٤ جانفي"، وبالتالي لا مناص من قبول نشوء مجال عام مستقل بفعل انهيار السلطوية يحوي الحق في التنظيم وفي الاحتجاج تعبيرًا عن مظالم اقتصادية على مستوى الجهات أو القطاعات أو من قبل مجموعات تعاني التهميش الاقتصادي. فهذا هو المجتمع المدني الحقيقي الذي من خلال فعالياته يمكن استيعاب الشرائح المستبعدة اقتصاديا وتمثيل مصالحها، كما أنّ هذه المساحة هي تمامًا التي يمكن فيها إنتاج خطابات سياسية متنافسة حول السياسات العامة وتوزيع الدخل والثروة وتوزيع القوة داخل جهاز الدولة بالتفاعل بين المهتمين بالشأن العام من أكاديميين ومثقفين وناشطين وحقوقيين من جانب، وبين القطاعات الجماهيرية ذات المصالح والمطالب المباشرة. وحال تحقق هذا فإنّ رابطًا سيخلق بين التمتع بالحريات والحقوق الأساسية التي تجيز التعبير والنشر والتنظيم والاحتجاج من جانب، وبين تحدي السياسات والمؤسسات القائمة التي تهميش جل السكان اقتصاديًا واجتماعيًا، وتفرض عليهم نموذج تنمية لا يلبي طموحاتهم.

وقد كان ذلك هو مسار التحول الديمقراطي في بلدان أمريكا اللاتينية تحديدًا، التي منذ انهيار النظم العسكرية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي لم تشهد انقلابًا عسكريًا واحدًا. وعلى الرغم من كافة المثالب التي تمس المؤسسات الديمقراطية وكفاءة أجهزة الدولة هناك، إلا أنّ مخاطر الردة إلى السلطوية، وهي بلاد ذات تاريخ طويل ومؤلم من انقطاعات الديمقراطية والقمع الدموي، لم تتحقق طيلة ما يربو عن أربعين سنة كاملة، في ما يعد نجاحًا منقطع النظير للجيلين الأخيرين. ولم يكن هذا بفضل استمرار اتفاق النخب السياسية فحسب، بل كان نتيجة نجاح المؤسسات الديمقراطية بشكل تدريجي في تضمين وادماج الفقراء والمهمشين والعاطلين داخل النظام السياسي الديمقراطي من خلال إيجاد مجال عام حر يسمح بنشوء حركات اجتماعية احتجاجية وغير احتجاجية تعمل على تغيير السياسات العامة والقواعد الحاكمة لتوزيع الفرص والدخل والثروة، أي استئناف الصراع الاجتماعي، وهو حقيقة في البلدان النامية وغير المتطورة رأسماليًا، ولكن داخل أطر ديمقراطية[30]، أي ببساطة التسامح مع تحدي السياسات النيوليبرالية وما أنتجته من إفقار وتهميش لقطاعات واسعة من خلال النظام السياسي الديمقراطي نفسه بما في ذلك المجتمع المدني. وقد أدركت الجماهير المنخرطة في تلك الحركات الاجتماعية وفي فعاليات المجتمع المدني المعارضة للنيوليبرالية الرابط العضوي والجوهري بين الديمقراطية الليبرالية وبين إمكانية ممارسة المعارضة بغية تحويل الواقع الاقتصادي، لأن السلطوية في تاريخ أمريكا اللاتينية المعاصر لم تأت إلا على حساب الفقراء والمهمشين والعمال.

[30] Rossi, Federico M. *The Poor's Struggle for Political Incorporation: The Piquetero Movement in Argentina*. Cambridge University Press, 2017.

قد يكون هذا هو المسار الذي يمكن للقوى الديمقراطية أن تسلكه في تونس طالما ثبت أن الصراع حول هوية الدولة وتديين المجال العام قد جرى تجاوزه لحساب الإجماع على أسس الدولة "البورقيبية"، وهو الصراع الذي حمل المصالح القديمة من الأصل للسلطة في مواجهة خطر صعود الإسلاميين. أما اليوم فإنّ الصراع الاجتماعي يبدو مرتكزًا بشكل أوضح على نموذج التنمية وتبعاته التوزيعية وأنماط التهميش الجهوية والطبقية. وعلى الرغم من ماضي تونس السلطوي الذي حال دون تشكل مجتمع مدني وصادر المجال العام إلا أنّ جزءًا من ميراث الحركة الوطنية يصلح ولا شك للبناء عليه سواء في التشكيلات النقابية الموروثة من النضال ضد الاستعمار، التي احتفظت بقدر من الاستقلالية السياسية تجاه سلطويات "بورقيبة" ثم "بن علي"، وكانت فاعلًا – على الأقل على المستوى الجهوي – في الثورة، أو في المحتوى التقدمي الاجتماعي في ملف المساواة القانونية للنساء بالأخص. وليست صدفة أنّ هذين العنصرين تحديدًا هما ما كبح جماح الإسلاميين بعد الثورة، وهما ما أسس للإجماع الوطني في ٢٠١٤. وإذا ما أضفنا لهذا تماسك الهوية الوطنية التونسية، وتوازنات القوة أو الضعف بين النخب ما يحول دون فرض حلول سلطوية على الآخرين، ومع هذا وذاك أن تونس بلد فقير في موارده الطبيعية وبالتالي ما من مصادر ريعية تضمن إرضاء سريع للجماهير مقابل إعادة فرض السلطوية، بل إنّ العكس هو الصحيح، فلو قدر إحياء السلطوية في تونس بشكل فج أو مستتر فلن تكون إلا على حساب المهمشين والفقراء باسم الاستقرار واستعادة هيبة الدولة وإدارة عجلة الإنتاج بقمع الإضرابات والاحتجاجات. ومن ثم فإنّه ثمة فرصة حقيقية لتعميق التحول الديمقراطي، ولكن لن يكون هذا قط بدون التصالح مع استمرار الصراع الاجتماعي، وحتمية استئنافه من خلال المؤسسات الديمقراطية، إن كان لها أن تستمر على الإطلاق.

إنّ الاستخلاص أعلاه من الحالة التونسية يقدّم تعديلا لتصورات "جرامشي" الرابطة بين هيمنة البرجوازية في المجتمع المدني وترسخ الديمقراطية الليبرالية إذ أنه في المقابل يربط بين الاستقرار – النسبي – للديمقراطية في المجتمعات النامية التي لا تتمتع فيها البرجوازية بهيمنة ثقافية ولا بوزن اقتصادي يمكنها من ذلك، وبين استئناف الصراع حول التوزيع وأسسه من خلال المؤسسات الديمقراطية، وهو تحدٍّ بالطبع، ولكنه الثمن الواجب دفعه من الجميع لتجنب انهيار مسار الثورة السياسي وما قد يجنيه من مخاطر وعواقب وخيمة وبعيدة الأجل والمدى.